الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1911) السنة الثامنة -الثلاثاء (21) ايلول 2010

مسؤول: الصين لن تسير على خطى اليابان في ما يتعلق بسعر الصرف

5

اتجاهات وطرق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة

10

هل تستطيع سيدات الأعمال منافسة الرجال في سوق العمل؟

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

سياحة كردستان: الإقليم لم يستوعب أعداد السياح هذا العام

أربيل/ وكالات

اعلن وزير البلديات والسياحة في اقليم كردستان، ان الاقليم لم يتمكن من استقبال الاعداد المتزايدة من السياح الذين توجهوا اليه خلال موسم الصيف الماضي، الا ان تراخيصاً كثيرة منحت لاقامة المشاريع الخدمية السياحية كبناء الفنادق، مشيراً الى ان العامين المقبلين سيشهدان تزايداً كبيراً في اعداد الفنادق السياحية.

يذكر انه خلال الاسبوع الماضي الذي وافق حلول عيد الفطر، توجه ١٥٠ الف سائح الى اقليم كردستان، الامر الذي ادى الى احداث ضغوطات على المصايف، ما حدا بالجهات ذات العلاقة وبهدف تقليل الضغط على المناطق السياحية الى تخصيص الاماكن العامة للسياح.

واوضح سمير عبد الله ان الفترة الماضية شهدت تزايداً كبيراً لاعداد السياح الذين قدموا الى الاقليم للاصطياف، فقد كثرت اعداد السائحين القادمين الى كردستان من وسط وجنوب العراق، وعلى الرغم من كثرة المناطق السياحية الا انها لم تستوعب تلك الاعداد الغفيرة من السائحين، ولم نتمكن من استقبال جميع المصطافين.

واضاف: ان وزارة البلديات والسياحة في حكومة الاقليم وضعت خطة طويلة الامد لانعاش الواقع السياحي، ودعم قطاع السياحة في اقليم كردستان وفقاً للتخطيط العمراني، الا اننا لا نملك علاجاً سريعاً للمسألة في الوقت الحاضر، وما نستطيع فعله الاستمرار بتنفيذ المشاريع السياحية، وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال على بناء المرافق السياحية ولذلك نستطيع خلال العامين المقبلين استقبال اعداد اكثر من السياح لأن اعداد الفنادق ستزداد خلال المرحلة المقبلة.

وتابع قائلاً: ان السياحة فضلاً عن النفط، تعد مصدراً مهماً للدخل بالنسبة للاقليم، وكذلك مصدراً لمعيشة الكثير من ارباب العمل مثل اصحاب المطاعم والفنادق، والكسبة الذين يعملون في المناطق السياحية والاسواق فهم ينتفعون بطريقة او اخرى من ازدهار المواسم السياحية مشيراً الى ان الوزارة وبالتنسيق مع هيئة الاستثمار تقدم تسهيلات كبيرة للمستثمرين في مجال السياحة، عن طريق منح تراخيص العمل بسهولة ويسر للعاملين في القطاع السياحي.

وتعد منطقة كردستان، بفضل موقعها الجغرافي وجمال طبيعتها، من اجمل المناطق السياحية التي يرتادها الاف المصطافين خلال مواسم السياحة، حيث تحتوي على منتجعات سياحية في محافظاتها الثلاث(اربيل والسليمانية ودهوك)، وتستقبل اعداداً كبيرة من السائحين العراقيين الذين يقصدون الاقليم بعيداً عن الوضع الامني المتردي في مدنهم وطلباً للاستجمام والراحة.

المالية: الموازنة العامة لسنة 2011 تجاوزت 100 ترليون دينار

أربيل/ أكانيوز

أعلن وكيل وزارة المالية فاضل نبي أن الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ التي تزيد على ١٠٠ ترليون دينار قدمت الى مجلس الوزراء أمس الاثنين، فيما شدد نائب عراقي على انه من غير الممكن أن يتم التصديق على الموازنة في ظل الظروف الحالية للعراق.

وقال نبي لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) ان"الوزارات العراقية كافة قدمت تقاريرها الخاصة بموازنة العام ٢٠١١ الى وزارة المالية التي أكملت بدورها كل الأعمال المتعلقة بالموازنة العامة منتصف الشهر الجاري".

وكشف عن أن"وزارة المالية من المقرر ان تقوم بتقديم الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ الى مجلس الوزراء في موعد أقصاه يوم أمس الاثنين ليدرسها الأخير خلال فترة ثلاثة أسابيع".

وقال إنه بعد انتهاء عمل مجلس الوزراء على الميزانية، يتم تقديمها الى مجلس النواب العراقي.

واضاف نبي:"نحن في وزارة المالية نطالب بأن تصل ميزانية العام ٢٠١١ الى ٩٠ ترليون دينار عراقي. وتقضي تقارير الوزارات العراقية بأن تكون الميزانية ١٠٢ ترليون و ٥٠٠ مليار دينار عراقي".

وبلغت الموازنة الاتحادية العامة لهذا العام ٨٤ ترليون دينار عراقي وكانت حصة إقليم كردستان منها ١٧٪. في السياق ذاته قال عضو مجلس النواب محسن سعدون لـ(أكانيوز) إنه"من غير الممكن المصادقة على الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ في ظل الظروف الحالية للعراق".

واضاف: ان"المصادقة على الموازنة العامة لن تكون قبل تشكيل الحكومة المقبلة واللجان النيابية للمجلس الجديد".

وتابع:"لم يتم حتى الآن تشكيل لجنة الاقتصاد والمالية في مجلس النواب،كما لن يبحث المجلس في الميزانية قبل مباشرة هذه اللجنة أعمالها".

وأوضح سعدون إن"على الأطراف السياسية العراقية الاستعجال في تشكيل الحكومة المقبلة وحسم أمر المناصب الرئاسية لتتم المصادقة على الموازنة العامة في موعدها"، لافتاً الى أن"تأخير الموازنة يضر بالعراق وبالمشاريع التي تخص البلد".

ويذكر ان عائدات النفط هي المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العراقية،ويقول المراقبون إن"الفساد"الذي يسود العراق حاليا سيؤدي الى خسارة جزء كبير من الميزانية، فيما تقول التقارير الدولية إن العراق يأتي في مقدمة الدول في ارتفاع مستوى الفساد.

الشارقة/ خاص بالمدى الاقتصادي

لاحظ تقرير للطاقة أن معايير وآليات استخدام مصادر الطاقة التقليدية كانت ولازالت أكثر سهولة وسرعة في الاستكشاف والإنتاج والنقل والتوزيع والاستخدام في كل مكان وتحتاج عمليات التوسع وزيادة الإنتاج مزيداً من التركيز والأبحاث على مناطق تتعزز بها مصادر الطاقة التقليدية. وأشار التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال إلى ان هنالك تركيزاً معيناً على الاستثمارات لدى مكونات القطاع مع بقاء الاهتمام والتركيز الحكومي مستمرا، لتعمل هذه العوامل مجتمعة على استمرار حالة الدوران والإنتاج والاستهلاك بسرعة وبسهولة ومن دون معوقات طالما بقيت هناك مصادر للطاقة التقليدية يمكن استخراجها سواء كانت من النفط أم الغاز أم الفحم.

تقرير للطاقة: وسائل استهلاك مصادر الطاقة تحدد مستوى الانتشار ومرونة الطلب

واشار التقرير الى ان حالة الإنتاج والتوسع وانتشار الاستخدام لمصادر الطاقة النظيفة فالموضوع مختلف تماما تبعا لاختلاف طريقة الاستكشاف والإنتاج وحجمه وتكاليفه وضمان استمراريته وانتشار استخداماته لتلبية مستويات الطلب المتوقعة، ومن الملاحظ أن العلاقة بين مصادر الطاقة التقليدية ومصادر الطاقة النظيفة تقوم على حالة من الاحتكار شبه الكامل لمصادر الطاقة التقليدية على أوجه الاستخدام لها، في حين تتطلب عملية انتشار أو توسع الطلب والاستخدام على أدوات وتقنيات الطاقة النظيفة حزمة من العوامل والمحفزات والتشريعات الحكومية لضمان الحد الأدنى من الاستخدام والتأقلم عليها مع مرور الزمن، فيما يزيد بقاء مصادر الطاقة التقليدية كما هي من التحديات أمام اتساع استخدام تقنيات الطاقة النظيفة في جميع مناحي الحياة على اعتبار أن مصادر الطاقة التقليدية هي المسيطرة على جميع الاستخدامات حاليا.

واوضح ان دعم وتعزيز وسائل استخدام مصادر الطاقة التقليدية تتطلب تأمين استثمارات كبيرة ومتواصلة في البنية التحتية اللازمة لإنتاجها وتتطلب أيضاً وضع سياسات وحوافز متنوعة وضمان الدخول في شراكات متكاملة بين القطاعين الخاص والعام، مع بقاء الدور الحكومي المؤثر على الظروف السائدة في السوق من اجل تبني ونشر تكنولوجيا مصادر الطاقة الأكثر نظافة وكفاية، ولا يقتصر الدور الحكومي في إطار نشر استخدام تقنيات الطاقة المتجددة عند هذا الحد وإنما يستمر ليصل إلى تشجيع الاستثمارات وتنشيط عمليات التعلم بين الأطراف كافة لما لذلك من أهمية في تقليص كلف مصادر الطاقة وإدخال تحسينات على جودة المنتجات وخلق قدرة اكبر لدى أطراف السوق على إنتاج واستخدام تقنيات بكلف اقل وبفعالية اكبر.

واكد التقرير ان حواجز السوق تسهم في تباطؤ معدل استيعاب تكنولوجيا الطاقة النظيفة المستحدثة ويساعدها في ذلك قوة الطلب وعدم مرونته على أدوات الطاقة التقليدية، ذلك أن أسواق منتجات الطاقة النظيفة تنقصها المعلومات التفصيلية والأسعار التنافسية وصعوبة الحصول على التمويل المناسب لاقتنائها، أضف إلى ذلك فان الكثير من مزايا استخدام تقنيات الطاقة النظيفة لا يتم إظهارها بشكل جيد من قبل أصحابها.

ولفت الى ان التقنيات وأدوات الطاقة المتجددة التي تقلل من التلوث لا يتم أخذها في الحسبان في السوق ولا ينعكس تأثيرها على الأسعار، الأمر الذي يتطلب إجراء تعديلات قانونية أو تنظيمية وبما يضمن سرعة وسهولة انتشار واستخدام تقنيات الطاقة النظيفة ويحقق أهداف الدول على اختلافها في هذا المجال بالإضافة إلى اعتماد أنظمة حوافز تعمل على التركيز على فوائد استعمال أدوات الطاقة النظيفة وإعفاءات ضريبية وما إلى هنالك من أساليب دعم وتشجيع طرق استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وذكر التقرير ان الأنشطة والحوافز والتطورات التي يقوم بها القطاعان الخاص والعام في سبيل زيادة حصة الطاقة النظيفة من إجمالي الطاقة اللازمة للاستهلاك حلولا مبدئية لجميع المعوقات التي تعترض طريق انتشار استخدام تقنيات الطاقة النظيفة والتي ستبقى قائمة طالما بقيت مصادر الطاقة التقليدية المنافس الأكثر قوة والأكثر والأسهل استخداما على مناحي الحياة كافة وبغض النظر عن فوائد ومضار كل مصدر.

وفي ما يخص اهم الاحداث في منطقة الخليج العربي فقد أجملها التقرير بما يلي:

في الامارات منحت شركة أبوظبي لتكرير النفط"تكرير"، شركة"وورلي بارسونز"الأسترالية عقد الاستشارات الإدارية لمشروع مجمع التكرير في الرويس. يذكر أن العقد، الذي يخص إدارة مرحلة التصميم لمصنع كربون أسود جديد، تمت ترسيته في ٢ أيلول الجاري، عقب تقديم الشركات الهندسية عروضها في الأسبوع الثاني من آب الماضي.

وفي العراق دعت وزارة النفط وشركة البترول الوطنية الصينية (سي.ان.بي. سي) وشركاؤها شركات الخدمات النفطية لتقديم عروض لإعادة تأهيل عشر آبار نفطية في حقل الحلفاية الذي تبلغ احتياطياته ٤,١ مليار برميل، وقد تمت دعوة مقدمي العروض إلى توفير خدمات تحفيز الحامض في عشر آبار خلال عام لتوسيع منطقة التدفق من حفرة البئر في مكامن النفط والغاز، ويغلق باب تقديم العروض في المناقصة في ٢٧ ايلول ويظل العرض ساريا لمدة ٩٠ يوما بعد تاريخ إغلاق المناقصة، كما طرحت المجموعة مناقصة لأعمال الهندسة والتوريدات والإنشاء والصيانة لبناء محطة مؤقتة لتخزين وتعبئة النفط في الحلفاية، وستغلق المناقصة في ٢٤ أيلول، ووقع العراق عقدا لتطوير الحلفاية مع (سي. ان.بي.سي) وشركة توتال الفرنسية العملاقة وشركة بتروناس الماليزية الحكومية مقابل رسم قدره ١,٤٠ دولار للبرميل، وتبلغ حصة الشركة الصينية في الكونسرتيوم ٣٧,٥ في المئة.

وفي الكويت أصدرت الحكومة الصينية موافقتها البيئية وأقرت المراجعة الفنية لمشروع مشترك للتكرير والبتروكيماويات بقيمة ٨,٧ مليار دولار بين سينوبك والكويت مما يمهد الطريق أمام الموافقة النهائية للدولة قريبا، وسيتضمن المشروع الذي سيقام في مدينة تشانجيانغ الساحلية جنوبي الصين مصفاة بطاقة ٣٠٠ ألف برميل يوميا ومجمعا للاثيلين بطاقة مليون طن سنويا بتكلفة متوافقة مع التقديرات السابقة عند نحو تسعة مليارات دولار.

يذكر أن موافقة وزارة حماية البيئة والمراجعة الفنية تعنيان أن المشروع أصبح مؤهلا فنيا للموافقة النهائية من اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ولجنة التنمية والإصلاح هي أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين، وقال المسؤول: إن المشروع تملك فيه مجموعة سينوبك حصة تبلغ ٥٠ في المئة لكن من المرجح أن تقتنص الكويت شريكا أجنبيا ثانيا و ثالثا لتمويل مشترك بمجرد ضمان الموافقة النهائية.

من جهة ثانية، اتفقت اليابان والكويت على التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في توليد الكهرباء في الكويت مما يزيد التوقعات بصفقات مربحة لشركات يابانية، ويهدف الاتفاق إلى تبادل المعلومات والخبرات.

وفي السعودية أعلنت أرامكو السعوديّة قرارها لبناء مصفاة جديدة في مدينة ينبع الصناعيّة، على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، وينبع هي واحدة من المناطق الصناعية الثلاث الأساسية في السعودية وفيها الكثير من مصافي النفط، والمصانع البتروكيماوية ومعامل صناعية أخرى. وستنتج مصفاة شركة"ريد سي ريفاينينغ"الجديدة ٤٠٠،٠٠٠ برميل من الخام الثقيل في اليوم ابتداءً من ٢٠١٤ وهو تاريخ بدء عملها.

أعلنت شركتا أرامكو السعودية و"اَر ليكيد"في السعودية أنهما قد وقعتا عقد تموين بالهيدروجين طويل الأمد لهذه المصفاةَ الجديدة. وبناءً لشروط هذا العقد، ستستثمر شركة"اَر ليكيد"في السعودية أكثر من ٤٥٠ مليون دولار أميركي في وحدتيّ إنتاج هيدروجين ضخمتين، بطاقة إنتاجيةٍ إجماليّة من ٢٦٢ مليون قدم مكعّبً في اليوم.

وفي قطر من المتوقع أن تتسلم دبي أول شحنة من الغاز المسال في وقت لاحق من العام الجاري، حيث رست ناقلة الغاز في ميناء رأس لفان في قطر، ووصلت الشاحنة المملوكة لشركة جولار للغاز الطبيعي المسال المحدودة إلى ميناء رأس لفان، والمقرر أن تحمل الناقلة الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى دبي في وقت لاحق من العام الجاري، وستمد قطر إمارة دبي بالغاز الطبيعي المسال خلال أشهر الصيف بدءاً من ٢٠١١.

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

مصادر: أفقر قارة في العالم مقبلة على معجزة اقتصادية

باريس/ وكالات

مع نمو دائم وتراجع في الفقر واستثمارات اجنبية، باتت الدراسات الغربية تراهن على حصول "معجزة" اقتصادية في افريقيا تباينت حيالها مع ذلك آراء اقتصاديين أفارقة.

ومنذ بداية عام الفين، تشهد القارة الافقر في العالم دفعة اقتصادية حقيقية. فبعد تباطؤ قصير الامد بسبب الازمة العالمية، يتوقع ان يتحرك النمو مجددا بدءاً من هذه السنة بوتيرة ثابتة تقترب من ٥٪.

واعتبر المجلس الاستشاري "ماكينزي اند كومباني" في تقرير نشر مؤخراً ان هذا النهوض الاقتصادي يعد "صلبا"، وافضل من ذلك أيضاً، يؤكد واضعو التقرير ان "هذا التسارع في النمو في افريقيا لا يمكن ان يعزى فقط الى طفرة الموارد الطبيعية".

واكد عبد الله دياغني من كونسورسيوم الابحاث الاقتصادية والاجتماعية في داكار "ان عدم وجود المواد الاولية لم يمنع دولا مثل مالي او بوركينا فاسو من تسجيل معدلات نمو جيدة".

لكن بونغاني موتسا الاقتصادي في مركز "ستراتيجيات السياسة التجارية والصناعية"، وهو معهد جنوب افريقي للابحاث، يرى ان صادرات الموارد الطبيعية تبقى المحرك الرئيس للنمو في افريقيا، وهو الامر الذي يجعله اكثر "هشاشة".

وعلى أية حال، فان هذه الطفرة دفعت بكبير الاقتصاديين في مؤسسة غولدمان ساكس جيم اونيل الى التساؤل في صحيفة فايننشال تايمز عما اذا كانت الدول الافريقية التي تشكل المحرك الاقتصادي في القارة، مثل جنوب افريقيا ونيجيريا ومصر، يمكن ان تنضم الى مجموعة الدول الناشئة الكبرى في حلول ٢٠٥٠ لكن هذه التوقعات تستند كلها الى سلسلة شروط لا يمكن تجاهلها: فعلى القارة السوداء ان تطوي صفحة النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاوبئة والفساد المتفشي.

وقال بونغاني موتسا ساخرا "انها عقبات غير قابلة للازالة قريبا" وايده في ذلك ليونارد وانتشيكون من معهد الابحاث الاختبارية في الاقتصاد السياسي في كوتونو مضيفا "ان التحدي الذي يشكله الحكم الرشيد لا يزال كاملا"، وخصوصا في الدول التي تثير فيها الثروة النفطية الاطماع.

وفيما عدا التوسع الاقتصادي، تبقى مسألة التنمية مسألة حاسمة، ذلك ان دراستين جامعيتين تميلان هنا أيضاً الى اظهار ان الفقر والتفاوت قد بدأ اخيرا بالتراجع. وهكذا اكد ماكسيم بينكوفسكي وكزافييه سالا-اي-مارتن وهما جامعيان اميركيان وضعا احدى هاتين الدراستين "ان الفكرة التي تقول ان افريقيا لا تخفض الفقر خاطئة".

وهذا التحسن سيشجع ظهور طبقات وسطى افريقية. ويقول الوين يونغ من "لندن سكول اوف ايكونوميكس" من جهته في دراسته بشأن "معجزة النمو الافريقي": "ان الاستهلاك العائلي الحقيقي في افريقيا جنوب الصحراء ينمو بنحو ٣,٣٪ سنويا"، اي اكثر مما توقعته الاحصاءات الرسمية.

لكن بونغاني موتسا شدد على نسبية الامور قائلا: "ان النمو الافريقي لا يتسم بالاستدامة التي يتحدثون عنها"، فقد تسببت الازمة الغذائية والمالية والاقتصادية في السنوات الاخيرة في زيادة التفاوت من جديد وبداية "تبخر" الطبقة الوسطى الناشئة.

ويرى هذا الاقتصادي الجنوب افريقي ان الحكومات المحلية تنقصها ستراتيجيات اقتصادية لجعل التوسع دائما، وان غياب الرأسمال البشري يعد عائقا رئيسيا شأنه شأن قصور البنى التحتية الذي يشكل "العقبة الحقيقية امام التنمية"، كما قال ليونارد وانتشيكون.

من جهة اخرى، وبحسب عبد الله دياغني، فان الفقر لا يزال "كثيفا"، وتراجعه الاخير ليس كبيرا، لان "النمو في الدول النفطية مثل الكونغو او الغابون، يميل اكثر لصالح فئة قليلة جدا من السكان وبالتالي يؤدي الى تعميق التفاوت".

مستحضرات التجميل (الحلال) في فرنسا تتحدى الركود

باريس/ وكالات

متجر متخصص في العطور ومستحضرات التجميل داخل المركز التجاري في ضاحية سان دنيس شمال باريس يشهد انتعاشاً في إطار موجة رواج لطائفة من المنتجات ساهمت في تحقيق ثروات لبعض رجال الاعمال الفرنسيين الماهرين في رصد اتجاهات السوق.

الاتجاه هنا هو النمو الذي يحققه قطاع المنتجات (الحلال).

وتشهد هذه المنتجات الحاصلة على شهادات بخلوها من الكحول أو أي دهون تحرمها الشريعة الاسلامية طلباً متزايداً في سوق يقدر حجمها بمليارات اليورو وتزيد بنسبة تصل الى عشرة في المئة سنوياً. ساندرين جافيت سيبوني شابة من الجيل الجديد من أصحاب الاعمال في فرنسا الذين يسعون لاستغلال فرصة اقتصادية تتيحها أكبر جالية مسلمة في غرب أوروبا. وقررت ساندرين المتخصصة في مستحضرات التجميل تأسيس علامة تجارية جديدة لمنتجات التجميل الحلال باسم "جمال" في أعقاب زيارة لماليزيا التي يغلب المسلمون على مواطنيها.

وقالت ساندرين جافيت سيبوني: "المسلمون في فرنسا وفي أوروبا وخصوصا مع كل ما وصموا به في السنوات العشر الماضية في حاجة شديدة للتشجيع. ويمكن أن يتحقق هذا أيضاً من خلال مستحضرات التجميل التي تناسبهم، وكما رأينا مع السود والمتحدرين من أصول مختلطة..نفس الشيء بشرتهم تحتاج الى ذلك، لكن هناك أيضاً احتياجات أكثر حميمية وخصوصية وينبغي عدم تجاهلها".

وحصلت مستحضرات التجميل التي تحمل العلامة التجارية "جمال" التي تنتجتها ساندرين على شهادة من مسجد باريس بأنها مطابقة لاحكام الشريعة الاسلامية، ويزور مفتشون من المسجد مصنعها مرتين سنوياً لفحص المكونات التي تستخدم في الانتاج.

وقالت خبيرة التجميل ايمان بن كالا: ان المتجر الذي تملكه في سان دنيس هو مركز البيع الوحيد لمنتجات "جمال" وان زبوناتها لا يترددن في الشراء عند علمهن بأن المنتجات حاصلة على شهادة من مسجد باريس بأنها حلال.

وتحاول ساندرين جافيت سيبوي في الوقت الحالي الاتفاق مع احدى سلاسل المتاجر الكبيرة في الاحياء الراقية على تسويق المنتجات التي تحمل علامتها التجارية. وقالت زبونة فرنسية من أصل جزائري في متجر ايمان بن كالا تدعى ليلى زاولي: ان مستحضرات التجميل الحلال تتميز بأنها لا تحتوي على مواد كيماوية ولا كحول علاوة على أنها مطابقة لأحكام الشريعة. وفي باريس داخل مكتب وكالة سولبس للتسويق المنتجات الخاصة بالجماعات العرقية في باريس أوضح رسم بياني على شاشة كمبيوتر الى نمو وطلب متزايد على المنتجات الحلال.

وقال عباس بندالي العضو المنتدب لوكالة سوليس: "اليوم منتجات الحلال هي الغالبة في قطاع المواد الغذائية. اللحوم الطازجة واللحوم المحفوظة والاطعمة المطهية وأنواع الحساء وكل ما يتعلق بالطعام، ولكننا نلاحظ أيضاً تطوراً ما زال هامشياً بعض الشيء في قطاعات أخرى لا سيما مستحضرات التجميل وأيضاً المنتجات الطبية".

وأعلنت سلسلة مطاعم "كويك" للوجبات السريعة في فرنسا في الآونة الأخيرة أن ٢٢ من فروعها في البلاد ستخصص لبيع الاطعمة الحلال، وأثار ذلك الاعلان قدراً من الجدل في فرنسا.

وقال بندالي: ان فرنسا التي يعيش فيها أكبر عدد من المسلمين في غرب أوروبا بها زهاء خمسة ملايين مستهلك محتمل للمنتجات الحلال.

توقعات بزيادة النمو الاقتصادي في أوروبا العام الجاري

برلين/ وكالات

رفعت المفوضية الأوروبية سقف توقعاتها للنمو الاقتصادي في بلدان الاتحاد الأوروبي العام الحالي، بعد "النمو القوي" الملحوظ الذي تحقق في الربع الثاني.

وتتوقع المفوضية الآن تحقيق نمو بنسبة ١,٨ ٪ في عام ٢٠١٠ بعد أن كان التقدير يبلغ ١ ٪ فقط، وبنسبة ١,٧ ٪ في منطقة اليورو المكونة من ١٦ عضوا، بعد أن كانت تتوقع نموا بنسبة ٠,٩ ٪، لكن المفوضية أضافت أن الانتعاش يظل هشا، وقالت إن التنمية في الدول الأعضاء "غير متوازنة".

وتتوقع المفوضية أن تصل نسبة التضخم إلى ١,٨ ٪ في دول الاتحاد الأوروبي، وإلى ١,٤ ٪ في منطقة اليورو.

وقالت المفوضية: "في حين لا يزال يتوقع تحسن معتدل في النصف الثاني من السنة، هناك تحسن طفيف حدث في الربع الأول من السنة، مقارنة بالتوقعات الخاصة بفصل الربيع، نظرا لبعض الزخم المستمد من الربع الثاني".

واقامت الوكالة المتخصصة بإحصاءات المفوضية (يوروستات) توقعاتها على اساس التوقعات الخاصة بسبعة من أكبر اقتصادات أوروبا في المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا واسبانيا وهولندا وبولندا، التي تشكل معا نحو ٨٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي.

ورفعت الوكالة توقعات النمو في الدول السبع، مع اعادة النظر في الوضع الألماني الاقتصادي بعد أن نما الاقتصاد الألماني بنسبة ٢,٢ ٪ في الربع الثاني من العام أي بأسرع معدل له منذ أكثر من ٢٠ عاما.

وفي شهر أيار الماضي، كان يتوقع ان ينمو الاقتصاد الألماني بنسبة ١,٢ ٪هذا العام، أما الآن فيتوقع أن ينمو بنسبة ٣,٤ ٪.

43 مليون فقير في الولايات المتحدة عام 2009

واشنطن/ وكالات

اوضحت أرقام المجلس الأمريكي للاحصاء أن واحدا من كل سبعة أمريكيين يعيش في فقر.

وأكد مسؤولون أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون في فقر قد ازداد بما يقرب من أربعة ملايين ما بين عامي ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩، ليصل إلى ٤٣,٦ مليون شخص.

ووفقا لتصنيف مجلس الإحصاء، تعد العائلة فقيرة إذا كانت تتكون من أربعة أفراد وتعيش على اقل من ٢١٩٥٤ دولارا في العام.

ويأتي الإعلان عن هذه الارقام، بينما وصلت حالات الاستيلاء على المنازل التي يتعثر اصحابها في السداد إلى أعلى مستويات لها في آب الماضي، وذلك منذ بداية أزمة الرهن العقاري.

وقد استعادت البنوك الأمريكية أكثر من ٩٥ ألف عقار في آب بزيادة مقدارها ٣ في المئة عن تموز.

٤٣ مليون فقير

وتقول شركة "ريلتي تراك"، التي تعد احصائيات بيانية على المستوى الوطني في الولايات المتحدة، إن عدد العقارات التي تمت استعادتها يزيد بنسبة ٢٥ في المئة عما تمت استعادته في آب ٢٠٠٩. وتشير أرقام مجلس الإحصاء كذلك إلى أن معدل الفقر في الولايات المتحدة ارتفع من ١٣,٢ في المئة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٣ في المئة في ٢٠٠٩.

ووفقا للاحصائيات فقد ارتفع عدد الفقراء في الولايات المتحدة من ٣٩,٨ مليون عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣,٦ مليون عام ٢٠٠٩.

ويشير تقرير مجلس الإحصاء، الذي يغطي العام الأول بعد وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى السلطة، إلى أن الأمريكيين من أصول آسيوية هم الأكثر غنى بينما السود الأكثر فقرا. وقال الرئيس الامريكي باراك اوباما في كلمة إن هذا التقرير يوضح إلى أي مدى كان عام ٢٠٠٩ قاسيا.

الأكبر من نوعه

ويعد عدد الفقراء في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٩ هو الأكبر من نوعه خلال ٥١ عاما، وهي الفترة التي ظلت الحكومة الأمريكية تنشر فيها تلك التقديرات.

وعكست تلك الارقام زيادة كبيرة في معدلات الفقر منذ بداية الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة في كانون الأول ٢٠٠٧.

كما أشارت الاحصائيات إلى أن نسبة الفقر قد ارتفعت وسط الأمريكيين الذين هم في سن العمل (١٨ إلى ٦٥ عاما) من ١١,٧ في المئة عام ٢٠٠٨ إلى ١٢,٩ في المئة عام ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل بين هذه الفئة العمرية منذ الستينيات من القرن الماضي.

وأوضح مجلس الإحصاء كذلك أن عدد الأمريكيين الذين لا يتمتعون بتأمين صحي ارتفع بنحو ٤,٤ مليون شخص من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩.

مسؤول: الصين لن تسير على خطى اليابان في ما يتعلق بسعر الصرف

بكين/ (رويترز)

قال لي داوكوي مستشار بنك الشعب (المركزي) الصيني: ان بلاده لن تكرر الخطأ الذي ارتكبته اليابان في الثمانينيات بالسماح لعملتها بالصعود استجابة لضغوط أجنبية.

وأضاف لي استاذ الاقتصاد بجامعة تسينجوا في بكين ان محاولات الدول الاخرى لي ذراع الصين بشأن اليوان مازالت في بدايتها.

وتابع: ان سعر الصرف ليس سوى واحد من أدوات عدة يمكن أن تستغلها الصين لتعديل هيكل اقتصادها وخفض الفائض في المدفوعات الخارجية اذ أن الصين كدولة كبيرة لديها فرصة كبيرة لتعزيز الطلب المحلي.

وقال لي لرويترز: "لذلك لم يعد ضروريا بالنسبة للصين أن تحقق فائضا تجاريا فقط من خلال رفع سعر اليوان. يمكننا أيضاً تحسين هيكلنا التجاري بزيادة الواردات وهو ما نفعله حاليا."

ومن المرجح أن تقل نسبة الفائض في ميزان المعاملات الجارية الصيني الى الناتج المحلي الاجمالي عن نصف مستوى الذروة الذي بلغه في ٢٠٠٧ عند ١١ بالمئة.

وأوضح ان الاوضاع الاقتصادية في الصين اليوم تختلف عما كانت عليه في اليابان عام ١٩٨٥.

وصعد الين بقوة بعدما توصلت اليابان والدول الاقتصادية الكبرى لاتفاقية بلازا في ١٩٨٥ لاحداث تراجع منتظم في الدولار لخفض عجز ضخم في ميزان المعاملات الجارية الامريكي.

ومع تدفق الاموال على اليابان لملاحقة صعود الين أدت السياسة النقدية المتراخية الى فقاعة في أسعار الاصول انفجرت في مطلع التسعينيات ما أدى لدخول اليابان في عقدين من الركود الاقتصادي ومعركة مازالت مستمرة ضد التضخم.

وأضاف لي "الصين لن تسلك مسلك اليابان وترضخ للضغط الاجنبي بشأن سعر صرف اليوان."

وحث المشرعين الامريكيين الذين يبحثون سن تشريع لمعاقبة الصين بسبب ما يعتبرونه سعر صرف منخفض بشكل غير عادل لليوان على عدم توجيه اللوم لبكين بسبب سعر الصرف.

وقال: "على الولايات المتحدة أن تولي مزيدا من الاهتمام لمشاكلها هي، ماذا فعلت الولايات المتحدة عندما كنا نخفض فائضنا التجاري؟

الى ذلك قال باحثون اقتصاديون صينيون إنه لا يجب لوم بكين بسبب الصعاب التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي حسبما ذكرت وسائل إعلام صينية.

وتأتي هذه التصريحات ردا على شكويين تقدمت بهما الولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية ضد الصين.

وتتعلق الشكوى الأولى بالقيود التي تفرضها بكين على الشركات الأمريكية العاملة في مجال بطاقات السحب البنكية والراغبة في دخول هذا المجال في الصين، بينما تتعلق الثانية بالرسوم التي تفرضها الصين على واردات الولايات المتحدة من الصلب.

وقال هو جيانقاو مدير الأكاديمية الصينية للتعاون الاقتصادي والتجارة الدولية، وهي مؤسسة تابعة لوزارة التجارة، لصحيفة "شاينا ديلي" الناطقة باللغة الانكليزية: "إن التصرفات والانتقادات ضد الصين لا معنى لها".

وأضاف جيانقاو أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما "جعلت الصين كبش فداء" لاسعاد الناخبين قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس المقررة في تشرين الثاني المقبل.

وكان وزير الخزانة الأمريكي تيموثي جيثنر قد تعهد بدعوة بقية القوى الدولية للضغط على الصين لتطبيق إصلاح على عملتها وسياساتها التجارية.

يذكر أن البنك المركزي الصيني اعلن في حزيران الماضي أنه سيدع عملة البلاد (اليوان) تتذبذب بحرية، حيث ارتفعت منذ ذلك الوقت بنحو ١,٥٣، لكن العديد من الاقتصاديين يرون أن اليوان مقيم بأقل من قيمته الحقيقية بزهاء ٤٠ في المئة.

من ناحيته يرى جيانقاو أن الحكومة الصينية لا تستطيع السماح لليوان بالارتفاع أسرع من هذه الوتيرة بسبب الوضع الاقتصادي للبلاد.

أما رهان مونان الاقتصادية في مركز الدولة للمعلومات فقالت: إن واشنطن حصلت على منافع أكبر من الصين بسبب العلاقة المشتركة بين الجانبين.

وأضافت مونان: أن الولايات المتحدة استطاعت الاستفادة من هبوط قيمة الدولار، من وضع عملتها المهيمن على المعاملات المالية العالمية.

يذكر أن التوتر بين واشنطن وبكين قد ازداد خلال الأسابيع القليلة الماضية، حيث اشتكت الولايات المتحدة من أن الصين تحافظ على قيمة عملتها اليوان منخفضة بشكل "مصطنع".

ووفقا لقوانين منظمة التجارة، فان بامكان الولايات المتحدة أن تطلب تشكيل لجنتين للاستماع للشكاوى التي تقدمت بها إذا لم يستطع الطرفان التوصل إلى حل خلال ٦٠ يوما.

خبراء: لا تغيير بحجم إنتاج أوبك خلال اجتماع فيينا

دبي/ وكالات

أعرب عدد من خبراء النفط عن توقعاتهم بأن الاجتماع المقبل لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، بالعاصمة النمساوية فيينا في وقت لاحق من تشرين الأول المقبل، لن يشهد تغييراً في سياستها في ما يتعلق بزيادة أو تخفيض الإنتاج.

وعدّ الخبراء أن مؤشرات السوق "لا تقدم حافزاً لأوبك من أجل التغيير، كون أسعار النفط الخام لا تزال تتحرك منذ منتصف العام الماضي وحتى آب الماضي، ضمن نطاق ٦٥ و٨٥ دولارا للبرميل، وهو ما لا يستدعي تغييراً في سياسة المنظمة."

وقال خبير النفط الكويتي، خالد بودي، رئيس مكتب "الأفق للاستشارات" إن أسعار النفط "لم تتعد هذه الحدود إلا لفترات محدودة، ما يعكس الأوضاع الاقتصادية السائدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، جراء عدم حدوث تحسن ملحوظ في مؤشراتهما الاقتصادية." وأضاف الخبير الكويتي: أن معدلات البطالة لا تزال ضمن حدود الـ١٠ ٪ في الدول الغربية، كما لا تزال مؤشرات النمو الاقتصادي تعكس تباطؤاً يتراوح بين نقطة ونقطتين مئويتين، أي ما يقل عما كان متوقعا بأن يتجاوز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا ثلاثة في المئة العام الحالي. ورأى بودي، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، أن أسعار النفط الحالية "مقبولة"، في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم، مستبعداً أن يتجاوز سعر برميل النفط ٨٠ دولاراً، بل أن يستمر على ذلك لفترة طويلة، ما لم يتحسن النمو الاقتصادي في أوروبا. ووصف أسعار النفط الخام بأنها "متوازنة حالياً" مع إنتاج النفط البالغ قرابة ٨٦ مليون برميل يومياً، أي أنها تعادل الطلب على النفط، ما يعني عدم وجود فائض مقلق في الأسواق، وأن المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية تناسب أوضاع أسواق النفط السائدة.

وأكد أن عدم انخفاض أسعار النفط إلى ما دون ٧٠ دولاراً للبرميل يعد "مقبولا" بالنسبة لدول أوبك، وشدد على "غياب المبرر" لمحاولة خفض الإنتاج في ظل مستويات الأسعار الحالية.

من جهته، قال الخبير النفطي محمد الشطي: إن أوبك حققت نجاحاً منذ اجتماع الجزائر، من خلال سحب ما مقداره ٤,٢ مليون برميل يومياً من السوق من مستوى الإنتاج في أيلول ٢٠٠٨، ليصل إنتاج الدول الأعضاء الـ١١ عدا العراق، إلى ٢٤,٨٤٥ مليون برميل يومياً.

وأضاف: أن تحسن الأسعار كان داعماً للسعر المستهدف من قبل المنظمة البالغ متوسطه ٧٥ دولاراً للبرميل، الذي عبرت عنه السعودية، ولقي قبولاً في السوق النفطية، علماً بأن ذلك "حدث برغم انخفاض نسبة التزام بعض البلدان المصدرة للنفط في ما يتعلق بالسقف الإنتاجي."

صندوق النقد يقرض باكستان 451 مليون دولار

إسلام آباد/ وكالات

قرر صندوق النقد الدولي تقديم قرض عاجل لباكستان يبلغ ٤٥١ مليون دولار أمريكي.

ووافق مجلس إدارة البنك على صرف القرض بالكامل مبيناً إن الأموال ستساعد باكستان في التعامل مع ما خلفته أسوأ موجة فيضانات في تاريخ البلاد التي أثرت على حياة الملايين من الأشخاص.

وأوضح بيان للبنك أن الاقتصاد الباكستاني تدهور بشكل حاد نتيجة الفيضانات، وأضاف أن أكثر الأضرار لحقت بقطاع الزراعة الذي يسهم بنحو ٢١ ٪ من إجمالي الناتج القومي ويشتغل به نحو ٤٥ ٪ من إجمالي قوة العمل.

وأعرب صندوق النقد الدولي عن أمله في أن يشجع قراره المانحين الدوليين على تقديم المزيد من القروض إلى باكستان.

وكانت الفيضانات التي ضربت البلاد في تموز الماضي قد أسفرت عن مقتل نحو ١٥٠٠ شخص وأتلفت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

وأعلنت الأمم المتحدة أن باكستان تحتاج مليارات الدولارات من المساعدات على المدى الطويل.

من جهته قال المبعوث الخاص لباكستان ريتشد هولبروك: ان المجتمع الدولي لم يدرك بعد حجم الكارثة التي خلفتها الفيضانات في باكستان.

جاء ذلك خلال زيارته الأربعاء الماضية لأحد مخيمات الاغاثة في إقليم السند حيث لجأ عشرات الالاف من ضحايا الفيضانات.

وأكد هولبروك أن الولايات المتحدة لا تسعى من خلال تقديم المساعدات لمنكوبي الفيضانات إلى كسب قلوب الناس أوعقولهم وإن دوافعها إنسانية محضة على حد تعبيره.

يشار إلى أن الولايات المتحدة هي أكبر جهة قدمت المساعدة لباكستان تليها بريطانيا.

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

حوار/ المدى الاقتصادي

يمثل الاستثمار النافذة الأوسع التي يمكن للاقتصاد العراقي ان يطل من خلالها على فضاءات التنمية المستدامه، فضلا عن كونه الركيزة الأهم للقطاعات الاقتصادية الاخرى كافة، في وقت مازالت الشركات الاستثمارية غيرفاعلة باتجاه دخول سوق العمل العراقية.
(المدى الاقتصادي) حاورت رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي للحديث بشأن آفاق الاستثمار المتوقع خلال الفترة القليلة المقبلة.

رئيس هيئة الاستثمار لـ (المدى الاقتصادي): النافذة الواحدة فرصة مواتية لدخول المستثمر بسلاسة وسهولة

*ما الاسباب التي حالت دون تفعيل قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 بعد التعديل الذي اريد به تبديد مخاوف المستثمرين الاجانب؟

-ان البيئة القانونية هي ركن اساسي في العملية الاستثمارية، لأن المستثمر لا يحتاج غير بيئة قانونية آمنة بالاضافة الى مزايا وعطايا في مقدمتها الارض والبنى التحتية التي هي غير متوفرة، لذلك لا يوجد لدينا غير الارض وهي حتى الان احدى بنود التعديل الاساسية، فجميع الوزارات التي تعد اساسية ما زالت غير متفاعلة مع العملية الاستثمارية، فالاراضي مثلاً ليست تحت تصرفنا حتى الان بأستثناء وزارة المالية التي ارسلت لنا عبر دائرة عقارات الدولة بجزء من الموافقات والبلديات أيضاً بعثت بجزء آخر، ولكن هذا غيض من فيض عندما نتحدث عن اراضي العراق الصالحة للاستثمار التي يفترض ان تكون تحت يد الهيئة الوطنية للاستثمار.

*ما العقبات التي تواجه العملية الاستثمارية؟

-للتو أنجزنا في هيئة الاستثمار تقريراً الى اللجنة الوزارية المختصة استعرضنا من خلاله انجازات الهيئة لغاية وقت اعداد التقرير، كما قمنا بأستعراض ما لم ينجز والعقبات التي حالت دون تحقيق بعض الخطوات أولها كانت ان دوائر الدولة بوزاراتها حتى الان غير متفهمة للاستثمار وتخلط بين عقود الدولة والعملية الاستثمارية، والان لدينا النافذة الواحدة التي يؤمل ان تكون المسؤولة عن تسيير عملية دخول المستثمر للسوق والحصول على فرص الاستثمار بسلاسة وسهولة وانسيابية عالية ليحصل على ما يريده بسرعة، لكن للاسف ما نزال بعيدين عن هذا الوضع في الوقت الحاضر والهيئة الان تجاهد، لان عملها يصطدم بعقلية مركزية بيروقراطية مسيطرة على كل مفاصل الاجهزة التنفيذية في الدولة، فعملية الحراك بأتجاه اقتصاد السوق حاضرة عند الحديث مع النخبة والقيادات والوزراء والوكلاء، لكن عندما نأتي للعمل اليومي لا نلمس قناعة حقيقية بأن الاستثمار لخير البلد وهو الذي سيبني البلد فيترتب علينا ان نسهّل الامور التي يحتاجها المستثمر لكي يجلب موارده المالية ويسهم في العملية التنموية للبلد، والان الوعي الاستثماري يقتصر على النخبة التي لا تعمل بيدها لكن من خلال ادوات هي طبقة الموظفين والمشكلة تكمن في ان هذه الادوات غير واعية للاستثمار، والتغلب على هذه المشكلة يكون من خلال اشاعة ثقافة الاستثمار في البلد من خلال دوركم كصحافة ومن خلال الندوات بالاضافة الى قرارت ضاربة والا لا يمكن ان يستمر الحال بأننا عندما نخاطب وزارة معينة لا نتلقى اجابة مع ان القانون ينص على انه في حال عدم الاجابة خلال ١٥ يوماً تعد الاجابة بالقبول وعدم الممانعة.

*في ذات الاتجاه، هل ان القوانين الاخرى المرتبطة بالقانون 13 هي مثلى لعملية استثمارية ناجحة في العراق؟

لدينا ملاحظات على عدد من القوانين المرتبطة وانا قدمت ملاحظات على عدد من القوانين التي تحتاج إلى تعديل في التقرير الذي قدمناه للجنة الوزارية، فالبيئة القانونية تحتاج لتعديل بعض القوانين واضافة اخرى لكي تتناسب مع قانون الاستثمار ولكي تكون لدينا بيئة استثمارية وتشريعية قادرة على النهوض بالاستثمار من حال الى آخر كما حصل بالتعديل الجوهري الذي اجريناه والذي اضاف طفرة كبيرة ومهمة وكان التعديل مهمة اساسية كأعطاء الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار واستثناء المشاريع الاستثمارية من قانون بيع وايجار اموال الدولة واعطاء الشخصية المالية والمعنوية بمعزل عن التجاذبات السياسية والشراكة في العمل بين القطاعين الخاص والعام سيما الشراكات وفق قانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧ الذي نحن نغطيه بقانون الاستثمار لكي يأخذ الامتيازات في هذا الجانب ونعمل عليها

بالاضافة الى مسألة تمليك الاجنبي للاراضي السكنية التي هي قضية مهمة لكي يبيع ويشتري ويأخذ قرضاً وهذه كلها حصلت وتبقى لكي تحدث تقدما وتعدل بقية القوانين وبالتالي تكون البيئة التشريعية والقانونية اكثر انسجاماً مع متطلبات الاستثمار الاجنبي.

*لأي القطاعات أعطيتم الاولوية في الخارطة الاستثمارية التي أعلنت عنها الهيئة، وهل ترى أن هذه الخارطة بحاجة الى تحديث؟

-نحن الآن بصدد تحديث الخارطة وفق معايير الاولوية التي هي البنى التحتية لقطاعات السكن والكهرباء.. ومن الجدير بالذكر ان تحديث الخارطة الاستثمارية تنسجم مع الخطة التنموية الخمسية، وقد ساهمنا بأغلب جوانب الخطة كجهة قطاعية مهمة والان مطلوب منا خلال الخمس سنوات ان نوفر ٤٠٪ من متطلبات الخطة من خلال الاستثمار، اذ ان الخطة تكلف زهاء ١٨٩ مليار دولار و ٥٠٪ منها تأتي من خلال الاستثمار وبالتالي دور الهيئة مهم جداً، اذ ان ٦٠٪ تأتي من رأسمالية الدولة و ٤٠٪ تأتي من خلال الاستثمار، ففي قطاع السكن مليونا وحدة سكنية بدأنا الان بمليون وحدة سكنية بقيمة ٥٠ مليار دولار سننتهي منها خلال سنتين وثم نبدأ بالمليون الآخر ونستهدف بالخطة الشرائح المتوسطة ودون المتوسطة مع وجود الامكانية لجميع الشرائح، ومن المهم ان نقول ان الاسكان لا يمثل الاولوية الوحيدة، بل الى جانبه الكهرباء والاتصالات فمشاريع مع وزارة الكهرباء واخرى مع وزارة النفط كمشاريع المصافي، ونحن نسعى لتقديم اعفاءات للمستثمر لكي يعمل في المصافي، لان موضوع تمويل النفط الخام بدل من ١٪ اقل من السعر الذي نبيع به على الباخرة صار ٥٪ وهذا مجزي ومجدي ونحن نحاول ان نرى ما هي الاعفاءات الاخرى التي بأمكاننا ان نعطيها للمستثمر لكي يدخل بأتجاه المصافي كالاعفاءات الكمركية اثناء العمل وكل هذا سعياً لجذب المستثمر، لاننا لا ننظر للمصافي كتصفية فحسب، بل عملية متكاملة تتضمن التوزيع للمواطن في محطات الوقود وغاز المنزل.

*كيف تقيمون العملية الاستثمارية على وفق مبدأ النافذة الواحدة؟

- فكرة النافذة الواحدة بشكل مبدئي تقوم على ان المستثمر يسلم طلبه من شباك معين ليستلمها بعد مدة ويكون انجاز الطلب من مسؤولية هيئة الاستثمار وجهات الدولة القطاعية، وبموجب القانون خلال ١٥ يوما يجب ان تأتينا الاجابة من الوزارات المعنية وعلينا ان نمنح الاجازة خلال ٤٥ يوماً لكن هذا الحق في ما لو استخدمناه ربما يشكل مشكلة للمستثمر، لان الجهات المعنية قد تقول له اننا لم نوافق، وحل هذه المسألة بأيجاد موظف بدرجة مدير عام على اقل تقدير يمتلك رؤية استثمارية ويفهم وضع الوزارة ولديه صلاحية للاجابة وبالتالي نبني قرارنا على هذه الاجابة، بينما الان الامر في الغالب يكون محصوراً بالوزير، والعملية الان تأخذ اشهراً طوالاً بعيداً عن الاسس الفنية والاقتصادية مما يضطرنا ان نتصل بالمستثمر، ونقول له بأمكاننا اصدار موافقة له على اعتبار ان الوزارة المعنية لم تجب بعد ١٥ يوماً لكن ربما تلك الوزارة لا تعترف بالموافقة وبالتالي تحصل أزمة ثقة بينك وبين الوزارة وبين الهيئة والوزارة، لذلك طرحنا فكرة وجود مسؤول عن العملية في كل وزارة.

*هل أن القطاعات الاقتصادية المرتبطة بعملية الاستثمار بالمستوى الذي يؤهلها لتوفير المتطلبات الاستثمارية؟

-عملية التحول من الاقتصاد المركزي الموجه الى اقتصاديات السوق صعبة وشائكة وتحتاج الى وقت سيما وان الشركات المملوكة للدولة تحتاج توفير بدائل لأعداد كبيرة من الموظفين بالاضافة الى الكثير من المستفيدين من السوق، لأنه مازال على قرار بريمر الذي الغى الضرائب بأستثناء ٥٪ ضريبة إعمار العراق وترك الاسواق تعج بالمنتجات الاجنبية ولكي ننهض بقطاع النقل مثلاً لدينا المطارات والموانئ والسكك كلها تحتاج إلى طفرة نوعية لا تتم إلا من خلال استثمارت كبيرة لان الدولة لا تستطيع احداث هذه الطفرة وهي تحتاج لاستثمارات كبيرة بالاضافة للنهوض بالقطاع المصرفي لكي يشارك مشاركة فاعلة في العملية الاستثمارية والتنموية.

*البعض من المصارف الخاصة تحمل تسميات الاستثمار والتنمية، لكن عندما نتابع عملهم نجدهم بعيدين عن هذه التسميات، فما السبيل لتنظيم عملهم؟

-السبيل هو من خلال اصلاح الجهاز المصرفي وان تكون لكل الجهات القطاعية خارطة طريق لكي تتقدم وتحدد احتياجاتها وادوات تحقيق هذه الاحتياجات عن طريق الاستثمارات الاجنبية والباقي يكون عن طريق النفط والرؤية ينبغي ان تكون هكذا في كل القطاعات الاقتصادية وهذا ما حاولناه خلال الخطة الخمسية.

*ما الذي تحقق من الوعود الاستثمارية، فالبعض من الخبراء يقول إن الهيئة لم تفعل غير الترويج؟

-عمل الهيئة ما يزال فتياً، والهيئة خلال السنتين الأخيرتين حققت الكثير من المشاريع الكبرى الاستثمارية، والان ما نتفاوض عليه بحدود ١٨٠ مليار دولار فقطاع السكن مثلاً ٥٠ مليار دولار لمليون وحدة سكنية وبالنسبة لقطاع الكهرباء فهو متجه لدخول الاستثمارات المختلفة ودخول القطاع الخاص من خلال الاستثمارات والشراكات المختلفة والمسألة تتوزع بين الاستثمارات المباشرة والشراكات الاستثمارية، والطريقة المثلى لحل ازمة الكهرباء بالوقت الحالي هي الاستثمارات المباشرة والسريعة والشراكات ممكن أن تكون بالتوازي لكن الاسرع هي الاستثمارات المباشرة من اجل النهوض السريع بقطاع الكهرباء وسد الفجوة خلال ٣ الى ٥ سنوات، ولدينا عروض استثمار بـ ٢٧ الف ميكا واط، واذا احتسبنا كل الف ميكا واط بحدود مليون دولار فنحتاج لـ ٢٧ مليار دولار، ولكن على ارض الواقع خلال الشهور المقبلة سنحاول الحصول على ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ ميكا واط لغاية نهاية العام وحاجتنا الفعلية الان ١٣ الف ميكا واط الى ١٤ الف ميكا والان الطاقة المتاحة بحدود ٧ آلاف ميكا واط ولدينا مدن المستقبل وعروض المصافي التي نتفاوض بها بمراحل متقدمة والبعض وصلت المفاوضات إلى مراحل نهائية كمشروع المليون وحدة سكنية و١٤ مليار دولار ليست بالقليلة.

*في ضوء الخريطة الاستثمارية المتوفرة، هل ترى أن الاقتصاد ممكن أن يتخلص من وثنيته النفطية وأحادية الجانب؟

-الفرص الاستثمارية كبيرة جداً لقطاعات عدة منها القطاعات الانتاجية والشراكات بين القطاعين الخاص والعام ومن المؤمل ان تعالج الكثير من المشاكل، وبالنسبة للتخلص من احادية الجانب فهذا سيحصل عندما تتفعل بقية القطاعات في العمل، ويكون ثمة تشجيع للصناعة بحماية المنتوج الوطني، ونحن نأمل ان يصار الى إعادة هيكلة القطاع العام وتأمين الحماية اللازمة للعملية الانتاجية، وبتقديري الشخصي توجد قطاعات ينبغي ان ندخل بها سريعاً لتحقيق ثروة كبيرة للبلاد كالقطاع الصناعي والزراعي وقطاعي النقل والاتصالات وهذه جميعها ضمن الخطة الخمسية سيصيبها تقدم كبير، علينا الاهتمام بتطوير القطاع الخاص عن طريق شركات متوسطة وصغيرة وبنوك استثمارية ما من شأنه ان يسهم بشكل فاعل في عملية التحول مع قطاع خاص واعد وناجز يتحمل المسؤولية ولا يركض وراء الربح السريع، بل يمتلك نفساً اقتصادياً ليبني وطنه ويستفيد.

*هل ترى أن أداء ملاك الهيئة لا يزال قاصراً وبحاجة لمزيد من التكامل، وماذا عن حالات الفساد المالي والاداري؟

-الملاك لا يزال بمعظمه فتياً وبحاجة لمزيد من التطوير والتأهيل في العديد من المحافظات ولكن الان قطعنا اشواطا كبيرة في تطوير الملاك سواء على مستوى مركز الهيئة ام المحافظات، وبخصوص الفساد المالي والاداري هي ظاهرة غير مستبعدة، لكن ليس لدينا حالات مشخصة حتى الان ونأمل ان لا تحصل.

*ما أسباب استبدال مدراء هيئات الاستثمار في المحافظات؟

-هو بسبب التجاذبات السياسية بينما الهيئة بحسب التعديل الاخير لقانون الاستثمار ينبغي ان يكون التعيين والاستبدال بموافقتها، كما ان الكثير من المحافظات ينسق معنا ويجلبها مدير الاستثمار في محافظته بحسب مواصفاتنا وبالتالي نقبل كهيئة.

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

تحقيق/ أسماء عبيد

بعد عام 2003 ظهرت للعيان بوادر مجتمع سيدات الأعمال كمحاولات تنافسية لمجتمع رجال الأعمال، إلا انه سرعان ما اختفى وراء كواليس العنف الطائفي وتداعياته التي خلقت حواجز أمام سيدات الاعمال المتطلعات لدخول سوق العمل العراقية، على الرغم من ان القطاع الخاص برمته ما زال يحبو من دون بوادر فعالة ونشاط معين. التحقيق سيسلط الضوء على حركية مجتمع سيدات الأعمال وامكانية تفعيله وخلق حالة تنافسية مع رجال الأعمال.

هل تستطيع سيدات الأعمال منافسة الرجال في سوق العمل؟

ما قول مجتمع رجال الأعمال؟

وصف السيد (عبد الحميد الحلي)مدير مركز تطوير مجتمع الأعمال، سيدات الأعمال العراقيات أكثر صدقاً وأمانة في تنفيذ المشاريع المحالة إليهن مع الاحترام لعمل رجل الأعمال، مؤكداً أن سيدات الأعمال أكثر التزاماً بالقوانين وانتاجيتهن أفضل وأقوى وأقرب إلى المصداقية برغم قلة المشاريع التي تحال إليهن، وأقَرَّ الحلي بوجود تمييز تعاني منه سيدات الأعمال العراقيات من قبل القطاعات الحكومية والشركات؛ إذ يفضلون إحالة المشاريع إلى شركات يديرها رجال أعمال وليس سيدات للفكرة السائدة أن السيدة ربما لن تستطيع الإيفاء بالتزاماتها وتنفيذ العمل بالشكل والمستوى المطلوب أو سيتأخر الإنجاز بسبب الظروف الأمنية وغيرها.

وقال الحلي: "نتحدث عن واقع موجود يعاني منه العاملون في قطاع الأعمال رجالاً ونساءً كونه قطاعاً ضعيفاً بدءاً من تهميشه منذ عام ١٩٨٠ مروراً بأزمات متلاحقة حتى اليوم وهناك رغبة شديدة لإعادة الحياة إلى قطاع الأعمال في العراق إلاّ أن الظروف الأمنية المتدهورة وعدم وجود قوانين تحمي هذا القطاع وضعت حواجز قوية أمام تقدمه ولا توجد بوادر يعتد بها لتصحيح وضع هذا القطاع الحيوي وإصلاحه أو إصدار قوانين وتشريعات خاصة به تحمي حقوق العاملين فيه" مضيفاً: (كان العراق في طليعة دول المنطقة والشرق الأوسط ولا أبالغ إذا قلت في طليعة دول العالم في قطاع الأعمال أما الآن فوضعه حرج للغاية بسبب الظروف العصيبة التي يمر بها البلد" موضحاً: "ومثما لدينا نساء رائدات في الشعر والفن والرواية ومختلف المجالات أيضاً لدينا سيدات أعمال معروفات ويعملن منذ

هناء ادور

المهندسة سوسن البراك

ازهار الشيخلي

سنوات ولكنهن مهمشات، وعموماً المرأة العراقية حديدية وتتحمل الكثير من الظروف الصعبة والضغوطات وتبقى صامدة قوية وكذا حال سيدات الأعمال العراقيات ونحن بحاجة إلى سن قوانين تسهل عمل السيدات والرجال على حد سواء، فالمشاكل التي تعيق سيدات الأعمال هي ذاتها التي يعاني منها رجال الأعمال والسيدة العراقية قادرة على قيادة الأعمال خصوصاً وأن النساء يشكلن الشريحة الأوسع في العراق".

الشيخلي: المرأة العراقية دقيقة ومنتجة ومحايدة

الدكتورة أزهار الشيخلي عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية ورئيسة منظمة (مهنيات) أكدت أنها من خلال الاتصال بجمعية سيدات الأعمال العراقيات لوحظ وجود عدد كبير من السيدات يمارسن أعمالاً حرة وناجحات في هذا المجال، وقالت: "إذا لاحظتي وركزتي في العمل الوظيفي الحكومي وحتى الأهلي فأنك تجدين أن المرأة غالباً ما تعمل في أقسام الحسابات والرقابة والتدقيق كونها دقيقة ومنتجة ومحايدة، والرجل عنده أيضاً هذه الصفات إلاّ أن المرأة أكثر دقة وحرصاً منه في هذه المجالات" مضيفة: "أعتقد أن الجدل الدائر بشأن قدرة المرأة على العمل والنجاح في قطاع الأعمال هو ذات الجدل عن إمكانة نجاحها أو فشلها في العمل السياسي وتسنمها المناصب وأظن أنه لو توفرت للمرأة الظروف الملائمة عائلياً ومجتمعياً بالتأكيد ستساعدها على النجاح وإذا ما فشلت امرأة ما في مجال الأعمال الحرة والمشاريع هذا ليس لكونها أنثى، بل ظروفها لم تكن ملائمة بدليل أن كثيراً من الرجال مارسوا العمل الحر والتجارة وميدان المشاريع وفشلوا هم أيضاً ولم ينجحوا، إذاً، النجاح أو الفشل يعتمد على الظروف المحيطة والخبرة والحنكة، وعموماً نلمس تطوراً ملحوظاً في مجتمعنا بشأن عمل المرأة في المجال السياسي ولو على مضض ولكن مع مرور الوقت وتقادم السنوات سيتقبل المجتمع بشكل أوسع عمل المرأة في هذا المجال وكذلك في قطاع الأعمال الحرة المختلفة وسنشهد نساء يدرن شركة أو مطعماً أو فندقاً على سبيل المثال لا الحصر".

الحلي: سيدة الأعمال أكثر صدقاً وأمانة والتزاماً في أداء عملها

الخزاعي: هناك فساد واضح في إحالات المشاريع من قبل موظفي اللجان الفنية!

البرّاك: لا يمكن منح سيدات الأعمال (كوتا) خاصة بهن

المهندسة (سوسن البرّاك) مدير قسم المرأة في وزارة حقوق الإنسان أكدت إجراء بحث أو دراسة وتنظيم لقاءات عدة مع سيدات الأعمال العراقيات ليتسنى معرفة المعوقات الحقيقية والأساسية لعملهن وتشخيص مواطن الخلل، موضحة: "هناك نقاط خلل عامة ومنها الرشوة والفساد الإداري في المؤسسات والشركات لترويج المناقصات ومنحها لعملاء خاصين مقابل عمولة مرتفعة"، وأوضحت أنه من الصعوبة أن تمارس سيدة الأعمال العراقية عملها الآن في ظل الظروف الأمنية الحالية وعدم وجود قوانين تحميها وتساعدها كما كان الوضع قبل عام ٢٠٠٣ حيث كان هناك دور للقانون وضبط للشارع مع وجود أجهزة رقابية قوية والرشوة لم تصل درجة مرتفعة كما هي موجودة الآن، وأن سيدة الأعمال العراقية لا يمكنها التحرك والتصرف بحرية وليست كما نشاهدها في المسلسلات المصرية إذ تحضر سيدة الأعمال عشاء عمل وتتمكن من الاختلاط والاتصال والتواصل و تسافر وحدها سفرة عمل وحتى لو كانت أسرتها متفهمة لعملها والاختلاط مع الرجال بهدف العمل وتلبية الدعوات والاجتماعات المستمرة إلاّ أن مجتمعنا لا يرحم".

وأضافت البرّاك: "حتى لو رست المناقصة على سيدة أعمال ستحتاج إلى التجهيز للمناقصة ومتابعة تحرير الوثائق والأوراق الرسمية وغيرها ويتطلب منها الخروج المستمر والمراجعات، وللأسف في بلدنا لا توجد حماية قانونية لها، والمشكلة أن قطاع الأعمال ليس كالسياسة لكي تمنحها جهة ما نسبة معينة من المشاريع لا يمكن منح سيدات الأعمال (كوتا) خاصة بهن كما هو الحال في الجانب السياسي، ولكن بإمكان غرفة التجارة دعم سيدات الأعمال ومنها تقديم التسهيلات لهن ومحاولة إحالة بعض المشاريع إليهن التي يمكن أن يدرنها في ظل الظروف الراهنة، وشخصياً أعرف إحدى سيدات الأعمال كانت قبل عام ٢٠٠٣ تعمل على مناقصات وزارة النفط مثل تجهيز الأجهزة المختبرية والمواد الكيمياوية والأولية وغيرها، أما الآن فتقول أن العمل قليل جداً وشبه راكد بالنسبة لسيدة الأعمال لسيطرة رجال الأعمال أو عدد منهم على سوق العمل مع الوزارات والدوائر الرسمية".

الخزاعي: عصابات (البزنس) تستولي على المشاريع بمساعدة اللجان الفنية

وخالفت سيدة الأعمال (هيام الخزاعي) الرأي القائل بأن المرأة غير قادرة على إدارة الأعمال والمشاريع مؤكدة أنها قادرة على ذلك إذا امتلكت قدراً من الثقافة والوعي والحس التجاري والإمكانية المادية وإذا ما توفرت أمامها الفرص المناسبة، وقالت: "أنا مهندسة ولي باع طويل في مجال الأعمال والمقاولات وشهدت الفترة بعد عام ٢٠٠٣ تشجيعاً من قبل بعض المنظمات الأمريكية العاملة في العراق لسيدات الأعمال في دخول عالم الأعمال وذلك ليس سهلاً في مجتمعنا الشرقي الذكوري، إذ عملت بعض سيدات الأعمال مع الجانب الأمريكي في مجال التجهيز والمشاريع الصغيرة مثل تبليط شوارع قصيرة المسافة أو بناء مدرسة، ولكن هذا لم يمنع من دخول سيدات في مشاريع مهمة معهم خاصة وإنه لم تكن لدينا شركات ضخمة وذات سمعة وكفاءة تمكنها من المشاركة معها في المشاريع الكبرى" مضيفة: "مشكلتنا لايوجد عندنا استثمار في العراق وهناك بعض الشركات والجهات (عصابات البزنس) تأخذ المقاولات من الأمريكان من خلال اتفاقات جانبية مع أعضاء في اللجان الفنية المسؤولة عن المشاريع وبعض هذه الشركات تابعة لجهات سياسية معروفة ومقاولين متنفذين نجحوا في ترتيب أمورهم جيداً مع اللجان الفنية التي تحيل المشاريع إلى الشركات أو تلعب لعبة ما لترسو المناقصة على شركة بعينها ومشكلتنا الأكبر لا يوجد استثمار في العراق يمكننا نحن أيضاً من العمل والاستثمار".

وأكدت أن مناخ الأعمال في العراق حالياً تشوبه بعض الشوائب قائلة: "على سبيل المثال كانت هناك سيدة أعمال على رأس اتحاد سيدات الأعمال كانت تحصل على أموال طائلة من جهة معينة بحجة دعم الاتحاد، إلاّ أننا فوجئنا بسحبها لهذه الأموال وهاجرت إلى خارج العراق إذاً، ليس هناك مصداقية في التعامل والتنافس حالياً ولا توجد نقابة أو منظمة تقف إلى جانب سيدات الأعمال العراقيات، فالمنظمات النسوية أما ضعيفة أو تقوم على مساع فردية لمصالح شخصية من دون المصلحة العامة لسيدات الأعمال وبالنسبة لغرفة تجارة بغداد يسيطر عليها رجال الأعمال المتنفذون!

الجواهري: أحلم بإنشاء شركة عراقية نسوية 100 %

وقالت زميلتها سيدة الأعمال (انتصار محمد حسن الجواهري)": أرفض الاعتقاد السائد بأن سيدة الأعمال العراقية غير قادرة على تنفيذ المشاريع، هي ليست ضعيفة ولكن لم تتح الفرص المناسبة أمامها ولم يسنح لها الوقت لتثبت كفاءتها، ولهذا لديّ فكرة إقامة شركة عراقية نسوية ١٠٠٪ من الإدارة حتى أصغر موظفة وأن نأخذ مشروعاً من الدولة ونثبت لهم جدارتنا ومستوى عملنا في الميدان ونغيّر النظرة الضيقة تجاه عمل المرأة العراقية في قطاع الأعمال" وأضافت: "أعتزم مع مجموعة من سيدات الأعمال لقاء صابر العيساوي أمين بغداد ونطلب منه إحالة بعض المشاريع إلينا لنثبت جدارتنا في سوق العمل فلنا الحق في منافسة رجل الأعمال وندخل في مناقصات ونناقش ونطرح أفكاراً".

وأكدت الجواهري بأن منظمات المجتمع المدني ضعيفة وحقوقنا مكفولة بالدستور إلاّ أن وزارة المرأة مهمشة ولم تقم بتفعيل دور المرأة في المجتمع والبرلمان والمنظمات التي تدّعي أنها تهتم بشأن المرأة أغلبها تحصل على مكاسب شخصية ومناصب وهي مجرد واجهة للمصالح ولا تمثل المرأة العراقية عموماً!

أدور: المرأة العراقية أثبتت جدارتها في إدارة الأعمال والمشاريع

ومن جهتها أثنت (هناء أدور) رئيسة جمعية الأمل العراقية على ما حققته المرأة العراقية من إنجازات في شتى المجالات برغم صعوبة الظروف التي مرَّ بها العراق وعلى الرغم من كونها دون مستوى الطموح، مؤكدة أن المرأة العراقية أثبتت نجاحها المميز في مجال إدارة الأعمال والمقاولات والمشاريع وتجربة العمل الميداني والاستيراد والتصدير، لكن لا يزال كل ذلك على نطاق محدود ومع مرور الوقت واستقرار الوضع الأمني ستكون التجارب أوسع وأكثر نضجاً ومشاركة.

لوحظ وجود عدد كبير من السيدات يمارسن أعمالاً حرة وناجحات في هذا المجال، وقالت: "إذا لاحظتي وركزتي في العمل الوظيفي الحكومي وحتى الأهلي فأنك تجدين أن المرأة غالباً ما تعمل في أقسام الحسابات والرقابة والتدقيق كونها دقيقة ومنتجة ومحايدة،

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

الدكتور هيثم عبد القادر الجنابي

اخذ العالم النامي يتطور بسرعة أكثر نحو تطبيق عمليات نقل الملكية العامة للخاصة، وإيجاد وسائل لتخفيف دواعي القلق السياسي التي لا مفر منها بسبب تقليل دور الدول في الاقتصاد، وقد بات واضحاً ان القطاع الخاص قادر على ان يحل محل مشروعات حكومية تفتقر إلى الكفاءة وتخسر أموالاً كثيرة. الواقع ان كلمة الخصخصة"privatization"هي كلمة جديدة تماماً حتى أنها ظهرت لأول مرة في قاموس ويبستر عام 1983 ويعد التحول نحو القطاع الخاص مجالاً جديداً للسياسة المالية العامة.

اتجاهات وطرق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة

أولا :مفهوم وفكرة الخصخصة

تستَحوذ عبارة الخصخصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أم نامية.

ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعاً رئيساً يتم استخدامه في معظم الدول، فانها فلسفة اقتصادية حديثة ذات ستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام الى القطاع الخاص.

فالدولة في المفهوم الاقتصادي الحديث يجب ان تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا، اما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك في اطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.

تعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة لتعدد مجالات تنفيذ هذه الستراتيجية وتعدد أساليبها، فتعرف الخصخصة بأنها نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، اما جزئياً أو كلياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص أي انها عكس التأميم.

ولا تعد الخصخصة غاية بحد ذاتها إنما هي وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج اصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف الى اصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما.

ومن هذا المنطلق عادةً ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعي الى تحرير الأنشطة الاقتصادية كافة في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي ان الخصخصة يجب ان تواكبها تغيرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص.

وللخصخصة منظوران، اقتصادي وسياسي، ففي المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة الى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى، وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة الا في حالات الضرورة القصوى وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته.

اما من المنظور السياسي فالتخصيص يدعو الى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية، لذا فان التخصيص يتجاوز مفهومه الضيق المقتصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة.

ثانياً: الضغوط والقوى التي دفعت دول العالم للجوء إلى الخصخصة

إن استقراء الواقع يؤكد وجود العديد من القوى والضغوط التي دفعت دول العالم للجوء الى الخصخصة، كأسلوب لإدارة المنشآت الاقتصادية، وتتمثل هذه الضغوط والقوى في:

- ضغوط عملية تهدف الى إيجاد حكومات أكثر كفاءة تطبق سياسات مالية أفضل يترتب عليها اقتصاد في النفقات
- ضغوط إيديولوجية تقضي بتقليل دور الحكومة وتدخلها في الحياة الاقتصادية.
- ضغوط تجارية تهدف الى توسيع مجالات العمل وزيادة كفاءة الإنتاج.
- ضغوط شعبية تسعى الى خلق مجتمع أفضل تتوفر لدى أفراده فرص أوسع في اختيار السلع والخدمات وزيادة مشاركته في النشاطات الاقتصادية.
- ضغوط دولية تهدف الى إيجاد اقتصاد تتوفر لديه القدرة على المنافسة مع الأسواق والمنتجات الأخرى في ظل برامج التصحيح والنظام الاقتصادي الذي تفرضه الدول الكبرى من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- وأخيراً الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها الدول النامية الناتجة عن أزمة الديون والتي أدت الى انخفاض كبير في التمويل الخارجي، اتجهت هذه الدول الى تطبيق سياسات مالية انكماشية من اجل التخفيف من ذلك الاختلال الاقتصادي الحاصل، وقد تمثلت هذه السياسات المالية الانكماشية في محاولة تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات قدر الامكان.

وفي هذا الإطار ظهرت الخصخصة كجزء من الحل، كما حدث في دول أمريكا اللاتينية مثلاً حيث تمثل الخصخصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وسيلة لتثبيت اقتصادياتها وتخفيض ديونها الخارجية وإعادة توزيع مصادر وإيرادات الدولة بشكل أفضل.

ثالثا: مشكلات وصعوبات الخصخصة

لقد أصبحت الزيادة في حجم الدولة مشكلة كبرى وخاصة بنسبة لمجموعة معينة من الاقتصاديات التي لا توجد لديها مصادر كثيرة للتنمية، ويزعم واضعو النظريات والسياسيون ان الشركات المملوكة للدولة كانت الطرف الأساسي لعمليات التحديث ولاسيما في التصنيع، وكان على الشركات المملوكة للدولة ان تنتج الموارد اللازمة للاستثمار، ولكنها قد فشلت وازداد الشعور بان هذه الشركات تستنزف الميزانية بدلاً من إنتاج موارد جديدة.

وتبحث الحكومات في كل مكان عن وسائل جديدة لتعبئة الموارد واستخدام ما لديها بصورة أكثر فاعلية، وقد دعم هذه الفكرة نقل الملكية العامة للقطاع الخاص.

وفي دراسة أجراها البنك الدولي لحجم عمليات الخصخصة في الدول النامية وجدَ ان ٤٠٠ عملية خصخصة قد جرت في السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بقيمة ٩٠ مليار دولار فقط وأشارت الدراسة أن عام ٢٠٠٥ قد جرت فيه أعلى عمليات تحول نحو القطاع الخاص منذ عام ١٩٩٠ باستثناء عام ١٩٩٧.

وقد أثير تساؤل بشأن هذا العدد القليل من بيع الاستثمارات العامة في الدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية.

ويرجع أسباب ذلك الى حداثة الظاهرة لدى الدول النامية والى عوامل عدة أخرى منها:

العامل الأول: ان الدافع لبيع الاستثمارات العامة يختلف الى حد كبير في الدول الصناعية عنه في الدول الأقل تقدماً، ففي الدول الصناعية يتضمن نقل الملكية العامة الى الخاصة، البحث عن إدارة أكثر ديناميكية وهناك دوافع أخرى وان كان الدافع الأساسي هو تقوية إدارة بعض الشركات العامة حتى يمكنها تحقيق أداء أفضل، والقليل من الدول الأقل تقدماً تريد إدارة أفضل نشاطا عن طريق نقل الملكية العامة للخاصة، اما الهدف الأساسي لها فهو التخلص من المشروعات الخاسرة، لذا ينظر الى عملية الخصخصة في الدول النامية باعتباره وسيلة لتقليل هذه الأعباء المالية والنقدية للمشروعات الخاسرة.

العامل الثاني: اما عن توفر الآليات المناسبة لعمليات الخصخصة، ففي الدول الصناعية تعد مسألة بيع الأسهم مسألة مالية أساساً أي لا أهمية ولا مشكلة في تحديد من يشتري أصولاً حكومية، في حين لها أهمية ساحقة في الدول النامية، كما ان الأسواق المالية في الدول النامية تعد هزيلة، وعدد قليل من المشترين المحتملين للمشروعات الحكومية.

العامل الثالث: ان البيئة السياسية والاقتصادية مختلفة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية، فالمشروع الحكومي في الدول الصناعية الذي ينتقل للقطاع الخاص، يجد نظاماً قانونياً جيداً وسوقاً للتنافس المعقول، اما في الدول النامية فيجد المشروع الذي تم تخصيصه تكوين قانوني متعصب حيال النشاط الخاص، وقوانين عمل ذات قيود شديدة، مع نظام كلي أو جزئي للحماية في القطاع الصناعي، وحكومة تحدد الأجور ومستويات الأسعار، وهذا الهيكل الاقتصادي يختلف في نوعه عما هو موجود في الدول الصناعية ويخلق مشكلات خاصة.

العامل الرابع: ان جمهور المؤيدين السياسيين المحليين لنقل الملكية العامة للقطاع الخاص صغير العدد في الكثير من الدول النامية.

العامل الخامس: ان المخاطر السياسية التي تتعرض لها الزعامات السياسية في الدول النامية كبيرة جداً، إذ ان عملية الخصخصة تتضمن اعترافاً بالذنب، حيث ان وجود عدد كبير من المؤسسات الكبرى التي تسبب عجزاً ضخماً يعني ان أخطاء كبيرة قد ارتكبت.

رابعاً: اتجاهات الخصخصة في الدول النامية

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ٦٢ دولة نامية قامت باجراء ٤٠٠ عملية خصخصة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بقيمة ٩٠ مليار دولار، وقد ارتفع العدد عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٥٪ عن عام ٢٠٠٤، في حين ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات الخصخصة بنسبة ٧٢٪ لتصل الى ٥٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

وقد جرت اكبر عمليات الخصخصة في قطاعات البنوك والاتصالات بنسبة ٤٠٪ من اجمالي القطاعات المخصصة.

ان دول أوروبا ووسط آسيا بقيت تحتل الصدارة في التحول نحو القطاع الخاص، وبإضافة شرق آسيا شكلت نسبة ٨٩٪ من اجمالي القيمة.

وقد تضاعفت حصة جنوب آسيا، في حين انخفضت بشدة عمليات الخصخصة في أمريكا اللاتينية، وانخفضت بقليل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء الأفريقية.

ويمكن ملاحظة ان وتيرة التحول نحو القطاع الخاص قد تزايدت باعتبارها عنصراً حاسماً في عملية الإصلاح الاقتصادي في جميع الدول، فقد طبقت برامج واسعة للخصخصة في الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الصغيرة ووفقاً لأحدث تقرير صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في عام ٢٠٠٠، فقد زادت الحكومات في العالم اجمع من عمليات الخصخصة وبلغت حصيلتها ما يفوق ١٠٪ ما تحقق قبل ١٠ سنوات.

إن بيانات البنك الدولي تبين ان الخصخصة صارت اتجاها معروفاً خلال السنوات الماضية، فقد زاد عدد الدول التي طبقت برامج وعمليات الخصخصة من ١٢ دولة عام ١٩٨٨ الى أكثر من ٦٢ دولة عام ٢٠٠٥.

في حين نجد ان دولاً قد ارتفعت فيها عمليات الخصخصة، نجد ان دولاً أخرى لا زالت عمليات الخصخصة فيها محدودة ويرجع ذلك الى عدم القناعة، في حين ان بعض الدول حاولت زيادة فاعلية القطاع الخاص في بعض القطاعات دون أخرى.

إن النماذج الناجحة للخصخصة التي قدمتها سنغافورة وهونك كونك قد شجعت دولاً أخرى على الاستفادة من دروس تلك النماذج الناجحة كماليزيا وتايلاند مثلاً.

اما نقل الملكيات العامة الى الخاصة في أمريكا اللاتينية، فلم يكن مشجعاً ولم تكن النتائج دائماً جيدة، فقد فشلت مؤسسات عدة وكان لابد للحكومة ان تنقذها لدعم القطاع الخاص.

وفي أفريقيا سارت عمليات الخصخصة ببطء بسبب الصعوبات المالية من ناحية، ونقص الدراية الفنية والتردد السياسي

من الحكومات من ناحية أخرى.

خامساً: طرق الخصخصة

ليس هناك طريقة واحدة للتحول من الملكية العامة للدولة الى الملكية الخاصة، بل هناك عديد من هذه الطرق، وتتفنن الدول في ابتداع طرق جديدة أو المزج بين طرق عدة، ويتحدد اتباع دولة طريقة أو أكثر من طرق الخصخصة، حسب اعتبارات كثيرة أهمها وضوح النية في التحول نحو القطاع الخاص، ومدى السرعة المرغوبة في التحول، والرغبة في التحول دفعة واحدة أم بالتدريج، كما ان هناك عوامل أخرى تتدخل مثل المرحلة الاقتصادية للدولة، وتأثير قوى الضغط السياسية، وتأثير رجال الأعمال والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، كل هذه الاعتبارات تتدخل لكي تحدد طرق التحول الى القطاع الخاص.

هناك ثلاث ستراتيجيات للتحول من الملكية العامة للدولة الى الملكية الخاصة وهذه الستراتيجيات كالآتي:

أولاً:إنهاء ملكية الدولة: في هذه الستراتيجية ترغب الدولة في إنهاء ملكيتها للمشروعات أو الممتلكات العامة، وهي تعني إنهاء حياة هذه المشروعات أو تحويل الشكل القانوني لها، ويتضح من هذه الستراتيجية ان نية الدولة للخصخصة هي نية واضحة ومباشرة وايجابية وسريعة وتعد طرق البيع والهبة والتصفية أهم الطرق المتبعة في إنهاء ملكية الدولة.

ثانياً التوكيل: في هذه الستراتيجية تقوم الدولة بتوكيل (أو تفويض) القطاع الخاص في القيام بالنشاط نيابة عنها، ويعني هذا عدم خروج القطاع العام أو الدولة من الصورة، فمازال دورها مستمراً، ويظهر في شكل قيامها بالإشراف على القطاع الخاص في الاضطلاع بمهمة أداء النشاط الاقتصادي للدولة.

وان كانت هذه الستراتيجية تتشابه مع الستراتيجية الأولى في أن التحول مباشر وواضح وايجابي، الا ان هناك نقطة اختلاف أساسية وهي ان التوكيل يتم بصورة تدريجية وخطوة خطوة وليس دفعة واحدة كما في إنهاء ملكية الدولة.

وتعد طرق العقود، الامتياز، الدعم، الكوبونات، الإلزام أهم الطرق المتبعة في هذه الستراتيجية.

ثالثاً الإحلال: تقوم الدولة في هذه الستراتيجية بإحلال القطاع الخاص محلها في أداء النشاط، ويعني هذا ان تقوم الدولة بإعطاء فرصة للقطاع الخاص ان يظهر وينمو طبيعياً في أنشطة الدولة والحكومة، وسعي الحكومة للخصخصة وفقاً لهذه الستراتيجية هو سعي غير مباشر وغير صريح ويتم التحول في هذه الظروف بشكل تدريجي وببطء.

من الطرق المتبعة في الستراتيجية إهمال الخدمة والتسوية الثنائية وتخفيف القوانين.

عقد الإدارة

عقد الإدارة هو اتفاق مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ففي هذه الحالة تتحول حقوق التشغيل فقط الى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وبالامكان ربط هذه الرسوم بإرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وقد بينت تجارب كثير من الدول نجاح عقود الإدارة في عدد من القطاعات، ففي لبنان مثلاً طبقت عقود الإدارة في ثلاثة مشروعات هي: جمع النفايات وتشغيل وإدارة محرق النفايات ومصنع معالجة النفايات.

وفي غينيا بيساو استخدمت هذه الطريقة في قطاع الكهرباء عام ١٩٨٦ عندما طلبت الدولة مساعدة فنية من فرنسا لتطوير هذا القطاع، وأخيرا تعاقدت مع هيئة الكهرباء الفرنسية لإدارة هذا القطاع، وكانت النتيجة زيادة في الطاقة الكهربائية وتحسين في أداء التشغيل والكفاءة المالية.

والميزة الرئيسة لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة انه يسمح لها بالاحتفاظ بملكية الشركة، كما انه يمكنها من حل مشكلة القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية، ولكن لعقود الإدارة عيوباً تكمن خاصة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث تتحمل الدولة أي خسائر ناجمة عن عمليات الشركة.

والاتفاق الذي يضمن للإدارة رسوماً ثابتة بغض النظر عن أداء الشركة لا يعطي لهذه الإدارة أية حوافز لرفع الكفاءة.

التأجير

هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (القطاع العام) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار، وهنا تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول. ولكن تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون، وعادةً ما تكون فترة التأجير بين ٦ و١٠ سنوات.

وقد استخدمت هذه الطريقة كثيراً في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية.. ففي تايلاند طبقت عقود الإيجار في قطاع سكك الحديد في عام ١٩٨٥ في عدد معين من خطوط نقل الركاب، ومع عام ١٩٩٠ كانت التجربة قد نجحت حيث جذبت الخطوط المؤجرة عدداً كبيراً من الركاب وأصبحت هذه الخطوط تدر أرباحاً كبيرة.

وفي كوت دي فوار تدهور قطاع الكهرباء خلال الثمانينيات وبحلول عام ١٩٩٠ قامت الحكومة بإصلاحات في هذا القطاع حيث تعاقدت بإيجاره لشركتين فرنسيتين ومستثمرين محليين، وخلال الثمانية عشر الأشهر الأولى من فترة عقد الإيجار تحسنت إيرادات قطاع الكهرباء، كما تحسنت الصيانة بفضل إدخال تقنيات حديثة في التشغيل ما أدى إلى زيادة الطاقة الكهربائية وتطوير الخدمة.

ومن بين أهم المزايا التي يقدمها التأجير للدولة، توفير نفقات التشغيل مندون التخلي عن ملكية الشركة وكذلك الحصول على دخل سنوي مندون التعرض لمخاطر السوق، كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يسهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة.

ولكن المشكلة الرئيسة المرتبطة بالتأجير انه طالما لا يحصل تحويل ملكية الأصول، فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثماراتها خلال فترة التأجير.

الامتياز

عندما تمنح الدولة امتيازاً فانها تحول حقوق التشغيل والتطوير الى الجهة المستفيدة، أي الشركة الخاصة، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، وترجع الأصول الى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين ١٥و٣٠ سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات.

وقد استخدمت هذه الطريقة بنجاح في بعض الدول مثل الأرجنتين حيث طبقت في مجال سكك الحديد، وعلى المستوى الدولي مثلت عقود الامتياز في مشاريع البنية التحتية نحو ٨٠٪ من اجمالي عقود الامتياز في الفترة بين ١٩٨٨و١٩٩٣.

وتكمن الميزة الرئيسة لهذه الطريقة في ان صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة، ولكن تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظراً للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود.

البيع المباشر

تعد طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي، حيث مثلت ٨٠٪ من كل المعاملات التي تمت بين ١٩٨٨ و١٩٩٣، وما يعادل ٥٨٪ من اجمالي الإيرادات كما مثلت هذه الطريقة ٨٦٪ من اجمالي المعاملات في سنة ١٩٩٤.

وقد تأخذ البيع المباشر أشكالاً مختلفة، فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر ستراتيجي.

تمكن طريقة طلب العروض من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر، ولكن الانتقاد الرئيسي الموجه الى هذه الطريقة هو انها بطيئة وتتطلب نفقات إدارية مرتفعة.

اما طريقة المزاد العلني فانها تتميز بدرجة كبيرة من الشفافية، كما انها تمكن الدولة من تعظيم إيرادات الخصخصة علاوة على انها سريعة وغير معقدة، ولكن عيبها الرئيس هو انها لا تسمح للدولة من فرض شروط محددة للبيع، وطبقت تشيكوسلوفاكيا السابقة عملية خصخصة المؤسسات الصغيرة من خلال المزاد العلني بالكفاءة والسرعة حيث نفذ كل البرنامج في فترة لم تتعد سنتين وحصلت الدولة على إيرادات وصلت إلى نحو ١،٦مليار دولار.

وعندما يتطلب وضع الشركة إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها تختار الدولة مستثمراً ستراتيجيا يتميز بخبرة عالية في هذه الصناعة وامكانات واسعة، وتتم عملية البيع من خلال التفاوض مما يسمح للدولة وضع شروط محددة على المستثمر.

وقد قامت المغرب باستخدام ثلاث طرق لخصخصة الفنادق حتى نهاية أيلول ١٩٩٦،وكان النصيب النسبي من اجمالي إيرادات بيع الفنادق بطريقة العروض نحو ٢٦٪، في حين بلغ النصيب النسبي من جملة الإيرادات بطريقة العروض التي يتبعها تفاوض ٤٤٪، وسجلت طريقة التفاوض المباشر نصيباً قدره ٣٠٪ من جملة الإيرادات.

اما الأردن التي تعد من أوائل الدول التي تخوض تجربة الشريك الستراتيجي، فقد طرحت في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ نحو ٢٠٪ من أسهم الدولة البالغة ٤٩،٥٪ من رأسمال شركة مصانع الاسمنت الأردنية للبيع.

وفي الخصخصة من خلال البيع للعاملين لقيت هذه الطريقة جدلاً كبيراً فهناك من يشكك في قدرة العاملين على شراء شركاتهم وإدارتها وذلك بناءً على تجارب في تشيلي، وعلى الجانب الآخر تشير الكثير من النتائج العالمية الى نجاح هذا الأسلوب، ففي مصر تشير التجارب الى نجاح كبير في نتائج الشركات التي انتقلت ملكيتها الى العاملين.

بيع الأسهم في الأسواق المالية

عادةً ما تستخدم هذه الطريقة لبيع الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير، ومن خلال هذه الطريقة تعرض أسهم الشركة للبيع للجمهور عادةً بسعر ثابت، ففي تجربة مصر طرحت لأول مرة أسهم نحو ١٠٪ من اصل ٣١٤ شركة عام ١٩٩٢، وذلك بغية دراستها كتجربة وإمكانية التوسع فيها في حالة نجاحها وهو ما حدث بالفعل عندما أثبتت فاعليتها، ما أدى بالحكومة إلى التوسع في طرح بقية الشركات.

وبعد النجاح الذي حققته التجربة طرحت الحكومة المصرية في سوق الأوراق المالية عام ١٩٩٦ أسهم ١٥ شركة صناعية وغذائية وهندسية ونقلت ملكيتها بالكامل الى المستثمرين المصريين والعرب والأجانب.

وقد تبيع الدولة حصتها من أسهم شركات متداولة كما هي الحال في برنامج الخصخصة الذي طبقته الكويت منذ عام ١٩٩٤، واتاح البرنامج فرصاً استثمارية محلية للمواطنين بلغت قيمتها ١،٥٦ مليار دولار.

ان الميزة الرئيسة لهذه الطريقة هي توسيع قاعدة الملكية خاصة عندما تضع الدولة قيوداً على كمية الأسهم التي يمكن لكل مستثمر شراؤها.

ويتوقف نجاح عملية بيع الأسهم في الأسواق المالية على حجم السوق بالنسبة لحجم عملية طرح أسهم الشركة.

-نظام القسائم (الكوبونات)

إن عملية الخصخصة من خلال نظام الكوبونات مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين، وتتطلب العملية تجميع الشركات التي ستتم خصخصتها بدلاً عن خصخصة كل منها على حدة. وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادات يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام من خلال مزاد علني.

وقد استعملت هذه الطريقة بنسبة كبيرة في دول أوروبا الوسطى والشرقية منذ بداية التسعينيات، ففي تشيكوسلوفاكيا السابقة مثلاً، نتج عن المرحلة الأولى للخصخصة من خلال نظام الكوبونات عام ١٩٩٢ بيع ١٤٩١ منشأة صغيرة، وعند نهاية المرحلة الثانية في أوائل ١٩٩٥ تم خصخصة ٨٠٪ من أصول المنشآت الكبيرة.

وتبدأ آلية هذه الطريقة بنشر قائمة عن مجموعة الشركات المراد خصخصتها ومعلومات عن أدائها المالي، ويحق لكل مواطن فوق السن القانوني الحصول على الكوبونات التي تسمح له بالدخول في المزايدة على أسهم المشروعات التي ستتحول إلى القطاع الخاص، ويمكن للمواطن حامل الكوبون اما تحويله إلى أسهم الشركة مباشرة من خلال المزاد أو استثماره في شراء شهادات تصدرها صناديق الاستثمار بدلاً عن شراء الأسهم مباشرةً.

ومن ابرز مزايا هذه الطريقة أنها تعالج المشكلة الجوهرية التي تواجهها الدولة عند بيع شركات القطاع العام وهي نقص رأس المال المحلي، ويتم كذلك بهذه الطريقة التغلب على مشكلة كيفية تقدير أصول المشروعات، كما ان هذه الطريقة تتميز بالعدالة حيث يحق لكل المواطنين الحصول على كوبونات وبالتالي لا تقتصر عملية البيع على عدد محدود من المستثمرين. ولكن المشكلة الرئيسة مع نظام الكوبونات انه لا يؤدي في حد ذاته إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، حيث ان توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء الشركة.

عندما تمنح الدولة امتيازاً فانها تحول حقوق التشغيل والتطوير الى الجهة المستفيدة، أي الشركة الخاصة، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، وترجع الأصول الى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين ١٥و٣٠ سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات.

عادة ما تستخدم هذه الطريقة لبيع الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير، ومن خلال هذه الطريقة تعرض أسهم الشركة للبيع للجمهور عادةً بسعر ثابت، ففي تجربة مصر طرحت لأول مرة أسهم نحو 10 % من اصل 314 شركة عام 1992، وذلك بغية دراستها كتجربة وإمكانية التوسع فيها في حالة نجاحها وهو ما حدث بالفعل عندما أثبتت فاعليتها، ما أدى بالحكومة إلى التوسع في طرح بقية الشركات.

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

الفقر والبطالة ظاهرتان متلازمتان في جسد الاقتصاد العراقي!

استطلاع/ ليث محمد رضا

يتجلى العجز في البنى الاقتصادية بظاهرتي الفقر و البطالة كآفات اجتماعية اقتصادية خطيرة تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو و الرفاء الاقتصادي وتعبر عن خلل ينخر في جسد الاقتصاد الوطني.

سنتناول في الاستطلاع جوانب الظاهرتين و العلاقة بينهما انطلاقاً الى مسوحات احصائية تتعلق بالظاهرتين.

الجهاز المركزي للاحصاء

مدير اعلام الجهاز المركزي للاحصاء عبد الزهرة الهنداوي شكك في صحة التقارير التي اولت العراق ترتيباً متقدماً بين دول العالم في نسب البطالة مؤكداً ان العراق يشهد تراجعاً في معدلات البطالة، فالجهاز المركزي للاحصاء الذي بدأ بمتابعة معدلات البطالة منذ عام ٢٠٠٤ حيث كانت نسبة البطالة تقترب الى ٣٢٪ وانخفضت في ٢٠٠٥ الى ٢٨٪ وفي عام ٢٠٠٦ انخفضت الى ٢٧٪ فيما أوضح آخر مسح أجراه الجهاز المركزي للاحصاء في عام ٢٠٠٨ تراجع نسب البطالة الى ١٥٪ نافياً ما وصفها بالاشاعات التي تثار بشأن ارتفاع نسبها مؤكداً ان نسبة البطالة الحقيقية هي ١٥٪ معللاً ان هذه النسبة تعني ما يعرف بالبطالة الحقيقية هم الذين يبحثون عن العمل ولا يجدون فرصة وهناك نسبة اخرى البطالة تسمى بالبطالة الناقصة ٢٨٪ والبطالة الناقصة تعني الناس الذين يعملون اقل من ٣٥ ساعة في الاسبوع فالمعايير الدولية للتمييز بين العامل الذي يعمل لـ ٣٥ ساعة فما فوق اما من يعمل دون هذه المدة فهو يعتبر عاطلاً لكن لا يعد ضمن البطالة الكاملة، بل هي بطالة ناقصة.

وقال الهنداوي لـ (المدى الاقتصادي): فئات في المجتمع تزداد فيها معدلات البطالة اكثر من غيرها كفئة الشباب ذلك لان نسبتهم في المجتمع اكبر من بقية الفئات العمرية، اذ ان المجتمع العراقي يعد مجتمعاً شاباً فنسبة من هم بين ١٠ الى ٢٤ سنة تتجاوز ٤٠٪ لكن على المستوى التعليمي ترتفع نسبة الدراسة بين خريجي الدراسة الاعدادية فما دون وتبدأ في التراجع كلما كان التحصيل الدراسي افضل حتى تكاد تنعدم لدى حملة شهادات الماجستير والدكتوراه ونحن نعتمد على المعايير الدولية التي تضعها منظمة العمل الدولية (ILO) التي وضعت أطراً عامة وعلى اساسها يقوم الجهاز المركزي للاحصاء بتنفيذ المسوح المتعلقة بالتشغيل والبطالة ولدينا اذرع في جميع انحاء العراق، اذ لدينا دوائر احصاء في جميع المحافظات وهذه الدوائر تتفرع وتتشعب الى الاقضية والنواحي.

وبخصوص الفقر اضاف الهنداوي: بموجب المسح الاقتصادي والاجتماعي للفقر في العراق الذي شمل جميع انحاء العراق بالعينة العشوائية وبمتابعة ودعم من البنك الدولي وقد اظهر ذلك المسح ان نسبة الفقر في العراق هي ٢٣٪ من نسبة السكان اي سبعة ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر وتم تحديد خط الفقر بـ ٧٧ الف دينار شهرياً اي مادون الـ ٧٧ الف يعد تحت خط الفقر وهذه نسبة خطيرة تتطلب الوقوف عندها والمعالجة وعلى هذا الاساس تم وضع الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق التي اعدت للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ ؛ اذ اطلقت في بداية عام ٢٠١٠ وتتم ربطها بالخطة الخمسية كي تنفذ وكانت بداية العمل بها مع العام ٢٠١٠.

واضاف الهنداوي: ان هذه الستراتيجية من المؤمل ان تنخفض نسبة الفقر في عام ٢٠١٤ الى ١٦٪، اما نسبة الفقر المدقع في العراق ممن لا يزيد دخلهم على دولار واحد نحو ٤،٥٪ الى ٥٪.

اشارت نتائج المسح الى ان اكبر معدل بطالة كان في الفئة العمرية 15 – 19 سنة حيث بلغ 34.12% بينما سجلت الفئة العمرية 60 – 64 سنة اقل معدل بطالة حيث بلغ 4.63%.

واشارت نتائج المسح الى ان اقل معدل بطالة هو بين الذين يحملون شهادة الدكتوراه فأعلى 2.7% حيث شكّل هذا المعدل للذكور نسبة 1.9% وللاناث 6.2% بينما سجل معدل البطالة لحملة شهادة الدبلوم العالي 5.3%.

مسوحات التشغيل والبطالة

بحسب آخر مسح للتشغيل والبطالة لمديرية احصاء السكان والقوى العاملة الذي غطى زهاء (١٨١٤٤) اسرة موزعة على جميع محافظات العراق من

في الوقت الذي يصر العديد من المراقبين على أن العلاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، تؤكد بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق 2007 الى ضعف الارتباط بين الفقر والبطالة. ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر 39% في الريف و16% في الحضر كانت البطالة في الريف 11% وفي الحضر 12% مما يرجح ارتباط الفقر بأنخفاض عائد العمل للعاملين الذين يمثلون 89% من القوى العاملة في الريف، الامر الذي يعود الى انخفاض الانتاجية.

اقليم كردستان الى البصرة حيث اكدت المديرية في مسوحاتها ان اختيار الاسر تم وفق اسس علمية بأسلوب تصميم العينات الطبقية العنقودية حيث جرى تقسيم المحافظات الى ثلاث طبقات هي: حضر مركز، اطراف وريف.

وذكر المسح: إن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فأكثر في العراق بلغ ١٥,٣٤٪ لكلا الجنسين وشكل معدل البطالة بين الذكور ١٤,٣٣٪ وبين الاناث ١٩,٦٤٪، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في مناطق حضر المركز ١٥,١٩٪ اما في مناطق حضر الاطراف ١٨,٥٠٪ واما في المناطق الريفية فقد بلغ معدل البطالة ١٣,٣٤٪.

واشار المسح الى ان محافظة ذي قار لازالت تتصدر المحافظات الاخرى بأرتفاع معدل البطالة حيث بلغ ٣٠,٨١٪ لكلا الجنسين وبين الذكور بلغ ٢٨,٢٢٪ مقابل ٤٦,٩٣٪ للاناث تليها محافظة المثنى حيث سجل معدل البطالة فيها ٢٤,٨٩٪ لكلا الجنسين ٢٦,٧٨٪ للذكور و١١,٢٧٪ للاناث تلتها محافظة نينوى بمعدل بطالة ٢١,٩١٪ ومحافظة صلاح الدين بمعدل ١٨,١٪ ثم تلتهما محافظة دهوك بمعدل بطالة ١٦,٩١٪.

وقد سجلت محافظة بغداد اقل معدل للبطالة اذ بلغ ١١,٧٧٪ لكلا الجنسين ويشكل المعدل بين الذكور ١٠,١٨٪ وبين الاناث ١٧,١٤٪ تليها محافظة السليمانية بمعدل بطالة ١١,٨٨٪ ثم محافظة بابل بمعدل بطالة ١٢,٣٤ وقد انخفض معدل البطالة لمحافظة بغداد بنسبة ٢٥,٢٢٪ عما هو عليه في عام ٢٠٠٦ حيث كان معدل البطالة ١٥,٧٤٪.

وقد اشارت نتائج المسح الى ان اكبر معدل بطالة كان في الفئة العمرية ١٥ – ١٩ سنة حيث بلغ ٣٤,١٢٪ بينما سجلت الفئة العمرية ٦٠ – ٦٤ سنة اقل معدل بطالة حيث بلغ ٤,٦٣٪.

واشارت نتائج المسح الى ان اقل معدل بطالة هو بين الذين يحملون شهادة الدكتوراه فأعلى ٢,٧٪ حيث شكّل هذا المعدل للذكور نسبة ١,٩٪ وللاناث ٦,٢٪ بينما سجل معدل البطالة لحملة شهادة الدبلوم العالي ٥,٣٪.

واظهرت نتائج المسح ان معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للمشتغلين بعمر ١٥ سنة فأكثر في محافظة اربيل حيث بلغ ١٥,٧٠٪ ويشكل هذا المعدل بين الذكور ١٤,٧٧٪ و٢١,٦٪ للاناث في مناطق حضر مركز المحافظة ١١,٦٥٪ مقابل ١٦,٩١٪ في مناطق حضر الاطراف وفي ريف المحافظة فقد بلغ ٢٥,٨٩٪، تلتها محافظة البصرة بمعدل ١٧,٤١٪ ثم محافظة دهوك بمعدل ١٩,٣٧٪.

فبلغ معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل والرغبة بالعمل الإضافي للمشتغلين بعمر ١٥ سنة فأكثر في العراق ٨,٤٦٪ لكلا الجنسين وشكل هذا المعدل بين الذكور ٩,٧٣٪ بينما لا يتجاوز بين الاثاث ٢,٧٠٪، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل والرغبة في العمل الاضافي في مناطق حضر المركز ٦,٦٨٪ وفي حضر الاطراف ٨,٧٨٪ مقابل ١٠,٧٪ في الناطق الريفية.

بطالة الشباب

واشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة الى ان معدل البطالة بين الشباب بعمر ١٥-٢٤ سنة بلغ ٣٠٪ لكلا الجنسين ويشكل معدل البطالة بين الذكور ٣٠,٦٪ وبين الاناث ٢٩,٦٩٪، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ هذا المعدل ٣٣,١٥٪ في حضر المركز مقابل ٣٦,٣٦٪ في حضر الاطراف و٢٤,٢٧٪ في الريف.

واظهرت نتائج المسح ان محافظة ذي قار تتصدر معدل بطالة الشباب فيها حيث بلغ ٥٩,٨٪ لكلا الجنسين ٥٥,٤٥٪ للذكور و٨٣,٥٤٪ للاناث تليها محافظة نينوى بمعدل بلغ ٤١,٨٧٪ ثم محافظة البصرة ٣٩,٩٦٪.

وقد سجلت محافظة بابل اقل معدل لبطالة الشباب حيث بلغ ٢٠,٢٧٪ لكلا الجنسين، ٢٤,١٢٪ للذكور و١٣,١٢٪ للاناث تلتها محافظة السليمانية بمعدل بطالة ٢٠,٣٨٪ لكلا الجنسين، ١٥،٣٠٪ للذكور و٤٤،٤٢٪ للاناث.

خصائص الفقر في العراق

وبحسب الستراتيجية الوطنية للتخفيف من نسب الفقر التي حددت خط الفقر الوطني بالاعتماد على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ ٢٣٣٢ سعرة حرارية في المتوسط آخذين بنظر الحسبان العمر والجنس والوزن والنشاط البدني سواء في الحضر او في الريف، وقد وفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ٢٠٠٧ تقديرات كلفة السعرة الحرارية الواحدة بنحو ٠,٤٨٢ دينار. وبهذا يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية الشهرية للفرد الواحد ٣٤٢٥٠ ديناراً ويساوي هذا الخط فقر الغذاء، على اساس انفاق الاسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، قدر السلع والخدمات غير الغذائية بـ ٤٢٦٤٦ ديناراً للفرد شهرياً.

وباحتساب كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية، فأن خط الفقر في العراق يساوي ٧٦٨٩٦ ديناراً خلال الشهر للفرد الواحد، ما يعني ان ٢٢,٩٪ اي زهاء ٦,٩ مليون من العراقيين يقعون تحت مستوى خط الفقر علماً ان الانفاق الذي احتسب على اساسه هذا الخط يعتمد التعريف الاقتصادي للانفاق المعمول به دوليا والذي يتضمن اضافة الى المشتريات النقدية الانفاق غير النقدي بما في ذلك قيمة الايجار التقديري للاسر التي لا تدفع ايجاراً لسكنها ذلك لانها تقيم في مساكن تملكها او لاسباب اخرى وقيمة السلع الاستهلاكية التي تحصل عليها الاسر من دون دفع بدل نقدي كالسلع التي تنتجها والسلع التي تحصل عليها مقابل العمل او كمعونات.

وبينت دراسة خارطة الحرمان ٢٠٠٤ ان ما يقارب ٣١٪ من الاسر و٣٤٪ من الافراد يعانون من الحرمان من الحاجات الاساسية، وترتفع النسبة في الريف الى ثلاثة امثالها في الحضر ووفقاً لبيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في ٢٠٠٧ حصل ارتفاع بسيط بنسبة المحرومين من الاسر بسبب ارتفاع نسبة الحرمان لميدان البنى التحتية (الماء، الكهرباء) والظروف الاستثنائية لسنة المسح.

وقد كشف التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في ٢٠٠٨ عن صورة اخرى للفقر تركز على الفقر البشري بمكوناته الفرعية (نسبة الاطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم، نسبة السكان المحرومين من الحصول على مياه الشرب، معدل الامية لدى البالغين، والاحتمال عند الولادة بعدم العيش الى عمر ٤٠ سنة فبلغت قيمة الدليل ١٠٪ وتبين هذه النسب مؤشرات مختلفة للفقر والحرمان تختلف في منهجياتها وتعريفها للفقر.

كما أن الانفاق قد تم حسابه على اساس اسعار السوق وليس على اساس اسعار السلع المدفوعة بما في ذلك الانفاق على سلع الحصة التموينية التي تبلغ ١٢١٠٠ دينار شهرياً.

ومن الجدير بالذكر ان خط الفقر المبين قد تم احتسابه على اساس الأسعار الموحدة لمعالجة التفاوتات فيها على مستوى جميع مناطق العراق وعلى مستوى الفترة الزمنية للمسح التي امتدت لسنة كاملة وبذلك اصبحت المقارنة المذكورة صحيحة.

وتجدر الاشارة الى ان توزيع الافراد حسب متوسط انفاق الفرد كشف ان معظمهم يتركزون حول خط الفقر، وقلة منهم يقعون بعيداً عن هذا الخط ويعني ذلك ان تعرض نسبة كبيرة من غير الفقراء الى انخفاض في دخولهم او ارتفاع في احتياجاتهم الاستهلاكية يتوقع ان يؤدي الى وقوعهم تحت خط الفقر.

وقد قدرت فجوة الفقر في العراق بـ ٤,٥٪ وهو ما يعني ان استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر، وان التحسن النسبي في دخولهم او زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر إلا ان حجم الفجوة يتباين بين المحافظات بشكل حاد.

الريف أكثر فقراً

في الوقت الذي يسكن قرابة ثلثي السكان في الحضر فأن نصف عدد الفقراء يوجدون في الريف مما يكشف ان اوضاع الريف الاقتصادية تعد بيئة مولدة للفقر. ويتعزز ذلك الى حد ما بأرتفاع الخصوبة حيث يبلغ معدل النمو السكاني ٣,٧٪ سنوياً في الريف بـ ٢,٧٪ في الحضر، كما تتركز الانشطة الاقتصادية للفقراء في الريف في الزراعة والصيد والغابات ٥٦٪ والبناء والتشييد ١٤٪ ويتهمون منها لا تتطلب مهارة وتعليماً عاليين كالحرف اليدوية ١٧٪ والمهن الاولية ١٥٪ كما ويعمل ٥٦٪ من العاملين بعمر ١٠ سنين فأكثر من دون أجر غالبيتهم من النساء، ما يقارب من ثلثيهم في الفئتين الأفقر.

المحافظات الفقيرة والتفاوت الطبقي

في وقت يعد اكثر من ٤٠٪ من سكان بعض المحافظات فقراء (المثنى ٤٩٪، بابل ٤١٪، وصلاح الدين ٤٠٪، فأن نسبة الفقراء في محافظات اقليم كردستان أقل منها. كما ان المحافظات التي ترتفع فيها نسب الفقراء تزداد فيها فجوة الفقر.

من جهة اخرى فأن ١٣٪ من الفقراء لا يوجدون في محافظة بغداد وحدها ونحو ١١٪ في محافظة البصرة، وعلى مستوى الريف ترتفع نسبة الفقر في محافظات المثنى ٧٥٪ وبابل ٦١٪ وواسط ٦٠٪.

وتشير البيانات الى ان الخمس الأغنى من الاسر يحصل على ٤٣٪ من الدخل بينما يحصل الخمس الأفقر منها على ٧٪ من الدخل على مستوى العراق، الا ان التفاوت يبدو اقل حدة بالنسبة للإنفاق الاسري، فيما تبلغ حصة الأسر الأفقر ٩٪.

علاقة الفقر بالبطالة

في الوقت الذي يصر العديد من المراقبين على أن العلاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، تؤكد بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ٢٠٠٧ الى ضعف الارتباط بين الفقر والبطالة.

ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر ٣٩٪ في الريف و١٦٪ في الحضر كانت البطالة في الريف ١١٪ وفي الحضر ١٢٪ مما يرجح ارتباط الفقر بأنخفاض عائد العمل للعاملين الذين يمثلون ٨٩٪ من القوى العاملة في الريف، الامر الذي يعود الى انخفاض الانتاجية. ويرتبط الفقر أيضاً بأرتفاع معدل الخصوبة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للريف اكثر من ارتباطه بالبطالة، وهذا ما يؤشره انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ؛ اذ ان ٥٧٪ من السكان في سن العمل هم خارج النشاط الاقتصادي (لا يعملون ولا يبحثون عن عمل) اما بالنسبة للنساء فأن النسبة تبلغ ٨٧٪.

الخبراء الاقتصاديون

الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون تحدث لنا قائلاً: ان اكثر من ٧ ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر بسبب ارتفاع نسبة الفقر هي كثرة البطالة بأنواعها الناقصة والمقنعة والاعتيادية بسبب عدم وجود مشاريع اقتصادية انتاجية.

واضاف انطون: ان معدلات دخل الاسر منخفض، لأن الاسرة ذات العشرة افراد على سبيل المثال عندما يكون معيلها من قبل شخص واحد فأن مستوى دخل الاسرة ينخفض بالاضافة الى ان الدخل القومي منخفض سيما وان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد يعتمد على الريع النفطي، لذلك نحتاج إلى تشغيل القطاعين الزراعي والصناعي.

فيما قال الخبير الاقتصادي د. ستار البياتي: يوجد تلازم بين الظاهرتين انطلاقاً من تأثير الظاهرتين لتأثير كلاهما على التنمية البشرية المستدامة والمستوى المعيشي الذي يعبر عنه بالاقل كمعيار للتنمية واذا كان الانسان لا يحصل على الدخل فالمسألة لها انعكاسات على المستوى المعيشي ونسبة الإعالة في العراق مرتفعة بأن يكون شخص واحد يعيل عائلة كاملة وهذه المسألة لها تأثير على القيم والعنف.

واضاف البياتي: والعمالة تقلل من الفقر، فالعلاقة وثيقة وليس كما جاء في الاحصائيات الرسمية ونسب البطالة والفقر، اعتقد انها غير واقعية وفيها مجاملة للحكومة وتابع البياتي: البطالة تزداد في ظل العمالة الاجنبية التي هي الان مبكرة لانها البعيدة عن المهارة.

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

العلاقة العضوية بين التنمية والديموقراطية

حسين علي الحمداني

مع المتغيرات الدولية منذ تسعينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية كشريك للدولة في التنمية، وتزايد ذلك الاهتمام في بداية القرن الحالي حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بكل تنوعها مقبولة إلى حد كبير من الناس والحكومات ودوائر رجال الأعمال والمؤسسات الدولية المانحة، و لها صوت مسموع في السياق الدولي والإقليمي والمحلي، وأصبح على الحكومات ان تجدد من علاقاتها مع شعوبها وفقا لذلك. وتزايد أعداد المنظمات الأهلية في العالم وخاصة في الدول النامية وتنوعت نشاطاتها وتزايد حجم وعدد المستفيدين منها و حجم إنفاقها على الخدمات الاجتماعية، كما تزايد أيضاً حجم التمويل المتدفق من حكومات ومنظمات في الشمال الصناعي إلى المنظمات الأهلية في الدول النامية.

وقبل عملية التغيير الشاملة في العراق بزوال النظام البائد الذي غيّب كثيرا دور منظمات المجتمع المدني عن أداء دورها التنموي بسبب المركزية التي كان يتبعها نجد بعد هذا التغيير بإن الخريطة الاجتماعية في العراق اتخذت أبعادا جديدة وخلقت تكوينات مستحدثة وتزايد تعقدها ارتبط ذلك بمجمل التحولات السياسية والاقتصادية (الدولية والمحلية) وخاصة بالتحول الداخلي نحو اقتصاد السوق وتزايد الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي تطلب تجديدا في عمليات التنمية ومفاهيمها ومؤشراتها، فمعيار الزيادة الكمية في الناتج الإجمالي القومي أو في دخول الأفراد لم يعد هو الغاية، ومع أننا لا نستطيع رفض اقتصاد السوق، بل يجب ان نجعل الأسواق تعمل لصالح الناس (وأكثر رأفة بهم – أي استئناسها) والعراق من الدول التي تمر حاليا بعمليتي تحول هما: التحول الديمقراطي والتحول الاقتصادي.

ولنجاح هذا التحول يتطلب الأمر جهودا كبيرة لم تعد الدولة بمفردها قادرة عليها وهنا ظهر المبرر الموضوعي علميا وعمليا لعملية الشراكة مع المجتمع المدني، فلابد من آليات السوق وتنظيم ممارساتها، ولابد من تعزيز الديموقراطية وخضوع الحكومة للمساءلة، ولابد ان يكون للناس القدرة على انتخاب حكامهم وممثليهم محليا ووطنيا، ولابد لهم من التأثير في السياسات والقرارات التي تؤثر على حياتهم (أي لابد من اللامركزية والمجتمع المدني) وفي إطار هذه التحولات والمتغيرات يحتاج الناس إلى دولة تحميهم من غلو السوق وتوحشها حتى يتمكنوا من عبور محطات التحول الرئيسة التي تمر بها الدولة والمجتمع في العراق، وهنا وجب القول ان اعتماد اقتصاد السوق لا يستدعي ان يكون انتصارا للجشع الشخصي والأنانية، وان فشل التخطيط المركزي أو تجاوزه لا يستدعي أو يعبر عن زوال الأهداف الاجتماعية للتنمية.

يبرز واقع المجتمع الحاجة والضرورة للمشاركة الشعبية في التنمية، كما تؤكد على ذلك الأهمية العلمية والعملية أيضاً. فلما كان الواقع الدولي يتصف بشدة متغيراته وسرعتها وتزايد حجم آثارها على مختلف الدول والمجتمعات ومنها العراق فلابد من سرعة المواجهة لتلك المتغيرات والاستفادة منها قدر الإمكان، الأمر الذي يتطلب خلق آليات وميكانزمات مؤسسية وثقافية على المستويين الفردي والجمعي الرسمي والأهلي. ومع تأكيد المنظمات الدولية (البنك والصندوق الدوليين) وكذلك الدول المانحة على أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من اجل ضمان نجاح عمليات التنمية والاستفادة من المتغيرات الدولية في مختلف المجالات، فذلك يعني إن مؤسسات المجتمع المدني لم يعد يختلف على أهميتها أحد، بل أصبح وجودها ضرورة سياسية وإنمائية في آن واحد، وتعكس الحيوية في نشاطات المجتمع المدني رغبة الأفراد والجماعات (أي الشعوب) وقدرتها في السيطرة على حياتها وتحسينها وتغييرها وتنميتها، وقد ارتبط الوعي المتنامي بالحاجة إلى المشاركة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع واقترانه بعدم الرضا على أداء الحكومات وقدراتها المحدودة تنمويا، إضافة إلى ان التحول الديموقراطي يعتمد على تزايد المشاركة السياسية والشعبية وهنا تبرز العلاقة العضوية بين التنمية والديموقراطية حيث تميل كل منها إلى تعزيز الآخر وتطويره وهنا يمكن القول ان الديموقراطية تشكل ضرورة لاستدامة التنمية، لأنها توسع من حجم المشاركة الشعبية وتضمن ممارساتها لكل الأفراد.. فالتنمية والديموقراطية عمليتان متلازمتان أو بعبارة أخرى هما وجهان لعملة واحدة بينهما ترابط عضوي لا يمكن فصامه.

تنمية المشاريع الصغيرة..

اليابان أنموذجاً

إيمان محسن جاسم

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بدأت مرحلة جديدة في بناء الاقتصاد الياباني بشكل صحيح وجديد عبر آليات متعددة ومثلت الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ – ١٩٥٥ فترة إعادة الإعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ومحاولة إزالة آثارها من جهة وتحويل العديد من المنشآت والمصانع التي كانت تستخدم لأغراض الانتاج الحربي إلى مصانع إنتاج سلع وبضائع مدنية الاستخدام.

أما الفترة الذهبية لازدهار الاقتصاد الياباني فهي السنوات الممتدة من ١٩٥٥—١٩٧٠ حيث كان الاقتصاد الياباني ينمو خلالها بمعدل يصل إلى زهاء ١٠٪ سنوياً وهي نسبة عالية جدا، كما تعد الفترة بين عامي ١٩٧٠م.١٩٧٥م فترة تأقلم بعد التغير الكبير الذي طرأ على أسعار البترول خلال تلك الفترة، أما الفترة منذ العام ١٩٧٥م وحتى الوقت الحاضر فهي فترة النمو المتوازن بعد أن أصبح الاقتصاد الياباني الآن ثاني أكبر اقتصاديات العالم من حيث حجم الناتج المحلي والإجمالي بعد أمريكا.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف استطاعت اليابان أن تصل لهذا المستوى المتقدم خاصة وانه بلد تعرض لهزيمة عسكرية في الحرب العالمية الثانية وقنبلتين نوويتين وكبل باحتلال من قبل قوات الحلفاء آنذاك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؟

الذي يمكن ملاحظته عن واقع المشاريع في اليابان نجد إنها اعتمدت في بناء نهضتها الصناعية بالدرجة الأولى على المشاريع الصغيرة المتوزعة على مختلف الحرف والصناعات، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقيا ورأسياً مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، وكان لاعتماد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نحو ٩٩٪ من عدد المشروعات وتشغل قرابة ٧٢٪ من اليد العاملة، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية حيث انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج خاصة في المرحلة الأولى من بناء الاقتصاد الياباني ومحاولة امتصاص تأثيرات الحرب العالمية الثانية ونتائجها، وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد في الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان.

وقد اهتمت اليابان بهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى درجة إنها أصدرت تشريعات قانونية خاصة بها سُمي "القانون الأساسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على جميع العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومحاولة تذليلها من أجل تحقيق الغاية من وجودها وإنشائها.

وأول هذه الغايات هو القضاء على البطالة وزيادة إجمالي الناتج المحلي ورفع مستوى الدخل العام للفرد ما جعل نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم الآن.

وهنا نجد أن تجربة دعم المشاريع الصغيرة التي اعتمدت في العراق في السنوات التي أعقبت التغيير وبمبالغ طائلة قد تكون قد ساهمت في ديمومة النشاط التجاري فحسب من دون أن تؤسس لقاعدة صناعية إنتاجية من شأنها أن تدعم الاقتصاد العراقي في المدى القريب، بل إن جل هذه المشاريع كانت تجارية بحتة ذات منافع محدودة من جهة ومن جهة ثانية بعيدة جدا عن متابعة الدولة خاصة في ظل عدم وجود قانون ينظم أعمالها ودراسات توجهها بالشكل السليم والصحيح، خاصة وان نقص الخبرة لدينا قد يجعل هذه المشاريع فاشلة على الأقل في مراحلها الأولى وذلك نظراً لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين عن المنشآت الصغيرة، لأنها كما أشرنا تحتاج لقانون ينظم عملها من حيث تسويق الإنتاج وإيجاد آليات لها وهذه نقطة مهمة جدا في ظل غزو البضائع المستوردة لأسواقنا ما يؤدي إلى عدم تكافؤ فرص المنافسة.

وأيضاً تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة للإعفاءات الضريبية في المراحل الأولى، وحمايتها من الإفلاس بسبب الأزمات الاقتصادية، توفير حوافز جديدة من شأنها تديم وتوسع أعمالها.

لذا تعد التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية، وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث يعد دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً، وعلينا هنا طالما بدأنا بالمشاريع الصغيرة في العراق أن ندرس أسباب نجاح التجربة اليابانية وتوظيف ذلك في تجربتنا العراقية طالما إن قواسم مشتركة عديدة تجمع البلدين من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والموارد البشرية والكفاءات التي ربما تحتاج للتدريب في إدارة هذه المشاريع مع ضرورة ربطها مع بعضها البعض من أجل تكامل حلقات النهضة الاقتصادية في البلد لأن مجموع هذه المشاريع الصغير والمتوسطة يؤدي إلى نهضة اقتصادية كبيرة جدا.

الشباب اليونانيون يبحثون عن الفرص في أماكن مختلفة

ترجمة / إسلام عامر

ستحزم اليكساندرا مالوسي حقائبها لتترك ضاحية اثينا الهادئة هولارغوس ذاهبة الى امارة ابو ظبي لتبدأ عملها كمديرة مبيعات في احد الفنادق، لم يكن اتخاذ هذا القرار صعبا على اليكساندرا لأنها قد وصلت الى مرحلة من خيبة الامل.

وقالت اليكساندرا:"في البلدان الاخرى يتم تشجيع الشباب لكن هنا في اليونان يواجه الشباب حركة معيقة".

وكما هي الحال مع اليكساندرا فان العديد من الخريجين الشباب يغادرون اليونان في الوقت الذي يخنق فيه الركود العميق اسواق اليونان المثقلة اساسا بثقافة راسخة من المحسوبية.

التوقعات في ما يخص التحول ليست بالجيدة حيث ان الدين الوطني الذي يقدر بثلاثمئة مليار يورو اي ما يعادل ٤٠٠ مليار دولار هو اكثر من الناتج المحلي الاجمالي لليونان مما يعني ان هنالك سنوات من التقشف في الميزانية بأنتظارنا، وعلاوة على ذلك فأن سلسلة من فضائح الفساد السياسي قد تركت العديد من الشباب اليونانيين في حالة من خيبة الامل بالمستقبل.

ووفقا لأستطلاع تم نشره الشهر الماضي فأن سبعة من اصل عشرة من خريجي الجامعات اليونانية يرغبون في العمل خارج اليونان، وان اربعة من اصل كل عشرة من الخريجين يبحثون فعليا عن وظائف خارج البلد او يحاولون استكمال المزيد من الدراسات لعلهم يحصلون على موطئ قدم في الاسواق الاجنبية.

وقامت مؤسسة كابا للأبحاث والاستطلاع بتوجيه هذا الاستطلاع واخذت رأي ٤,٤٤٢ يوناني تتراوح اعمارهم بين الثانية والعشرين والخامسة والثلاثين.

يغادر البعض من الناس من امثال اليكساندرا لأنهم يعتقدون ان الابواب قد اوصدت في وجوههم في بلدهم اما الحال مع هؤلاء الذين تخرجوا حديثا فأن الابواب لن تفتح امامهم مطلقا.

وتظهر الارقام الرسمية الاخيرة ان نسبة البطالة بين الاشخاص في سن ١٥ و٢٥ كانت ٢٩,٨ بالمئة في شهر حزيران مقارنة بنسبة عشرين بالمئة في الاتحاد الاوروبي، ويمثل الرقم اليوناني تحسنا من النسبة التي كانت ٣٢,٥ في شهر ايار الماضي.

بينما بلغت نسبة البطالة ١٦,٢في اوساط الذين تتراوح اعمارهم بين الـ٢٥ و ٣٤ في شهر حزيران وذلك بعد ان ارتفعت عن نسبة ١١,٦ ٪ التي كانت عليها في عام ٢٠٠٩. وبذلك تبلغ النسبة الاجمالية للبطالة ١١,٦ ٪ من نسبة كانت تبلغ سابقا ٨,٦ ٪.

توجه يانس جيو البالغ من العمر ٢٢ سنة الى لندن في شهر تموز الماضي وذلك بعد فشل المقابلات التي اجراها مع اثنتين من الشركات الهندسية في اليونان ويقول يانس:"لم استطع ايجاد اية وظيفة وذلك لأني لا املك اي علاقات داخلية"

وينتظر جيو الرد من ثلاث شركات اجرى مقابلات معها في لندن وارتبط مع المزيد من مقابلات العمل هناك ذلك فضلاً عن باريس وبكين.

بينما ذهب جيون كيزيوس البالغ من العمر اربعة وعشرين عاما الذي ارتاد الجامعة مع جيو الى لندن في شهر نيسان الماضي ليعمل لصالح شركة اعلانية وعلى مدى الشهور الاربعة الماضية. ويقول"لقد اكتسبت خبرة مضاعفة عن التي كنت سأكتسبها عن العمل في اليونان ذلك علاوة على ان الآفاق المستقبلية هنا افضل بكثير".

ويسافر الخريجون ذوو الخبرة في العمل مثل اليكس كوهين البالغ من العمر ٣٥ عاما من اليونان فلقد واجهت سنواته العشر كمهندس صوت الاهمال وذلك لأن زبائنه المغنين والموسيقيين يختبرون فترة قلّ فيها عدد الحفلات الموسيقية، وهو الان يعد لمقابلات عمل في كاليفورنيا وينوي الانتقال هناك مع صديقته الشهر القادم.

"اذا اردت الحصول على حياه كريمة فلن تستطيع فعل ذلك هنا في اليونان"هذا ما قاله اليكس كوهين مضيفا:"لطالما كان ذلك الامر صعبا الا انه قد اصبح لان مستحيلا".

غادر الالاف من الناس اليونان في الخمسينيات والستينيات بحثاً عن حياة افضل في الولايات المتحدة او استراليا او اي مكان اخر في اوروبا، بعد ذلك رجع العديد من اليونانيين الى بلادهم خلال الثمانينيات والتسعينيات بعد ان انضمت اليونان الى الاتحاد الاوروبي.

ودفع شرف الحصول على الالعاب الأولمبية في اثينا عام ٢٠٠٤ الالاف من الناس الى الرجوع لليونان.

وكما هي الحال في اليونان فأن ذلك الاحتفال لم يستمر، ففي عام ٢٠٠٨ ظهرت اول علامات الركود الاقتصادي.

وتطلبت ازمة الديون التي ظهرت في بداية هذه السنة من اليونان ان تقوم بالحصول على ١١٠ مليار يورو كضمانات قروض من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي الذي طلبت مجموعة من التخفيضات في الميزانية في المقابل.

ويبدو البلد الان وكأنه على شفا موجة جديدة من الهجرة يكون الخريجون الجدد في طليعتها.

"لم يترك اليونانيون بلدهم لغسل الصحون في استراليا، بل انهم خريجون في نيويورك اختاروا البقاء والعمل هناك".

واضاف قائلا: انه من المحتمل ان لا تكون هناك هجرة للعقول ذلك ان وجد الشباب عددا حتى وان كان قليلا من الافاق المستقبلية في اليونان، الا انه عبر أيضاً عن بعض من المخاوف حيال الافاق المستقبلية في البلدان الغربية حيثما تمثل البطالة مشكلة هناك أيضاً.

ويقول أيضاً ان ثمة سبباً آخر للهجرة الا وهو السخط العام المتنامي عقب فضيحة الفساد التي حصلت في عام ٢٠٠٨ والتي زعزعت الحكومة المحافظة.

"ثمة هناك شعور عام من الازمة ومن المجتمعات المحظورة والنظام السياسي غير القادر على العمل والعدد المتزايد من الناس الذين لم يعودوا يؤمنون بعد بمستقبل البلد"ذلك ما قاله باكوليتس.

اليكساندر كينتكلينس البالغ من العمر ٢٦ عاما والحاصل على شهادة من جامعة اثينا في العلاقات الدولية وعلى شهادة الماجستير في التطوير الدولي من جامعة كامبريج في انكلترا يخطط للعودة الى كامبريج في نهاية الشهر ليبدأ العمل في الدكتوراه في علم الاجتماع، ولذا فأن طموحه الاساس في الدخول في معترك السياسة الاغريقية قد باء بالفشل. "لقد ادركت في نهاية المطاف ان نظام هذا البلد يفضل الناس ذوي العلاقات الكثيرة على الذين يمتلكون الموهبة"هذا ما قاله كينتكلنس موخرا.

قد حاولت الحكومة لإقناع أرباب العمل لتوظيف الشباب عن طريق خفض الحد الأدنى للأجر الشهري من ٧٠٠الى ٥٩٦ والتي تقدم لدعم اشتراكات الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل للعمال الجدد

يانيس ستوارنراس مدير المؤسسة الاقتصادية والابحاث الصناعية اشاد بالتغيرات الحاصلة الا انه قال انهم سيفشلون في ذلك مالم تحفز الحكومة النمو من خلال تشجيع الاستثمار على مشاريع التطوير ذات المستوى العالي مثل تصليح مطارات البلد وبناء المزارع التي تعتمد على الرياح في توليد الطاقة وكذلك محطات توليد الطاقة الشمسية.

ويقول بعض الخبراء ان سوق العمل اليونانية لا تستطيع ان تحتوي جميع الخريجين الجدد على اية حال من الاحوال.

ويقول الياس كيكيلاس الذي يرأس وكالة التوظيف التي تديرها الدولة: كان هناك الكثير من خريجي الجامعات قد اصبحوا على غير هدى عندما لم يوفر الاقتصاد التعب الا القليل من الوظائف.

إن البيانات الصادرة من منظمة القوة العاملة تظهر ان ٦٠٠٠ من خريجي الجامعات قد دخلوا سوق العمل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية لكن لم يتم ايجاد الا عددا بلغ ٢٥٠٠٠ وظيفة فقط والتي معظمها من الوظائف التابعة للقطاع الحكومي المتضخم، حيث ان عددا كبيرا من الوظائف المهمة يتضاءل بسبب تجميد الحكومة لعملية التوظيف والاستثمار وبسبب تراجعها الى الخلف ونقل بعض العمليات الى خارج العمل.

وثمة مشكلة اخرى تسبب تلك الحالة طبقا لدراسة اجراها اقتصاديو العمل ألا وهي ان معظم المواقع في القطاع الخاص مخصصة للعمال ذوي الخبرات المتوسطة وليس لخريجي الجامعات.

"ان ثلثي خريجي الجامعات يتوجهون الى تلك الوظائف التي لا تتطلب سوى الحصول على شهادات الثانوية العامة"هذا ما قاله كيكيلاس وهو المؤلف المشارك لهذه الدراسة.

لذا فأن العمال غير المحترفين الذين يواجهون منافسة عنيفة ليس فقط من خريجي الجامعات فحسب، بل من اولئك المهاجرين ذوي الاجور المنخفضة.

وقالت غيليندا كونتيني مؤلفة التقرير الذي اصدرته منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي: ان توفير المزيد من الدروس المهنية سيساعد على تحسين الوضع الا ان معظم الاقتصاديين يتفقون على ان ذلك الصدع الناشئ من هجرة الخريجين لن يلتئم ويختفي الى ان تتم معالجة الصدوع التي تعيب النظام الاقتصادي في اليونان.

وعلى ضوء ذلك فأن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كم ستستغرق معالجة تلك العيوب في النظام الاقتصادي من الوقت؟ ومتى سيستأنف النمو مسيرته؟

ما سبب انخفاض الضرائب في الشرق الأوسط؟

ترجمة / المدى الاقتصادي

الضرائب العالية تساعد في بناء الدول الفاعلة إلا ان حال بلدان الشرق الاوسط التي لا تمتلك هذه الضرائب يخبرنا الكثير، وقد نظم السوق الايراني اضرابا احتجاجا على المخططات التي تهدف الى زيادة الضرائب هناك، فإيران تستحضر الى الاذهان العديد من الصور إلا ان صورة"الضرائب"لا تخطر ببال احد بتلك السرعة.

فقبل مدة ليست بالطويلة كنت اتحدث الى صديق ايراني لم يدم على انتقاله للعيش في بريطانيا وقتا طويلا حيث انه قد تعامل للمرة الاولى مع نظام الضرائب البريطاني كان يتساءل قائلا:"هل حقا يتوجب عليّ دفع هذه الضرائب؟"

فهناك في طهران يوجد نوع من الضرائب المحلية التي لم يقم لا اقربائي لا غيرهم بدفعها على مدى سنوات لم تتخذ الحكومة اي خطوات جادة لجمع هذه الضرائب.

نظم البازار الايراني الكبير الشهر الماضي اضرابا للاحتجاج على مخططات الحكومة التي تهدف الى زيادة الضرائب هناك، لكن الامر لا يتعلق بالمال فقط، بل انه يتعلق بالمبدأ من اساسه حيث ان التجار ليسوا موافقين موافقة تامة على فكرة كون المراقبين على اطلاع كامل بماهية ارصدتهم.

اما في اليمن حيثما توجد ازمة مالية دائمية فان الحكومة هناك تصارع الرفض القوي من اجل فرض الضرائب على المبيعات، ففي الوقت الحالي لا يدفع رجال الاعمال اليمنيون إلا نسبة ٢٠ بالمئة مما يتوجب عليهم دفعه.

ان الضرائب المنخفضة الجباية الفوضوية هي من العناصر الشائعة في حياة الناس في اغلبية الشرق الاوسط. ففي البلدان العربية المنتجة للنفط على سبيل المثال فأن الضرائب تمثل نسبة خمسة بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٢ بينما يبلغ ١٧ بالمئة في البلدان غير المصدرة للنفط والتي لا تزال منخفضة مقارنة بالمانيا (٣٩٪) وايطاليا (٤١٪) وبريطانيا(٣٧٪).

والسبب الاساس في ذلك هو ان العديد من هذه الدول ذات اقتصادات ريعية ولديها الكثير من موارد الدخل غير الضرائب. والنفط هو احد الامثلة الشائعة على ذلك لكن ليس هو الوحيد، بل يوجد غيره من المصادر.

فمصر تستفيد من قناة السويس وتحصل بقية البلدان العربية الفقيرة على المساعدات من اغاثات الدول الاجنبية، وبالمحصلة فان الضرائب تمثل عشرين بالمئة من عائدات الحكومة.فالضرائب هي عامل داخلي مهمل بالنسبة لسياسة الشرق الاوسط حيث انها تفسر لنا السبب في استمرار الانظمة غير الديموقراطية لفترة طويلة، فالحكومات التي لديها ايرادات غير ضريبية دائمة يمكنها اراحة نفسها من المشاكل من خلال اغراق المواطنين بالهبات لإبقاء الاسعار منخفضة من خلال الدعم المالي كما هي الحال في ايران.

فالضرائب لا تحظى بشعبية ابدا وكلما ازداد سعر الضريبة كلما ازدادت تساؤلات المواطنين على الكيفية التي يتم بها إنفاق الاموال.

فكان الاحتجاج الذي هتف بـ(لا ضرائب من دون تمثيل) السبب في الثورة الأميركية في القرن الـ١٨، والمشاجرة التي حصلت بين الملك تشارلز الأول وبرلمانه على الضرائب التي ساعدت في تحريك الثورة الإنكليزية في القرن الـ١٧. وكقاعدة عامة فأن الضرائب العالية تكون بمثابة محفز للديمقراطية ومساءلة الحكومة وعلى العكس فان كانت الضرائب منخفضة فأن الضغط من اجل الديمقراطية والمساءلة عادة ما يكون اقل.

ويعد نوع الضرائب من احد العوامل المؤثرة على المساءلة، وعموما فأن الشرق الاوسط يعتمد اعتمادا كبيرا على الضرائب غير المباشرة مثل البضائع والخدمات والرسوم الجمركية اكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة ذات الطبيعة السياسية الحساسة.

ففي عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال بلغت قيمة الضرائب العامة اقل من ستة بالمئة من عائدات الحكومات وذلك بحسب ما جاء به تقرير الاتحاد الاوروبي.

"يقلل هذا النوع من الهيكل الضريبي من فرص المواطنين في الاحتجاج ضد حكوماتهم بينما تُرى الضرائب المباشرة وبالخصوص ضريبة الدخل التي ينظر إليها باعتبارها من فئة الضريبة التي تعطي دليلا على أن معظم المواطنين مساهمون في الخزانة العامة."

اما في الوطن العربي فان معظم الضرائب المستلمة مأخوذة من المبيعات المباشرة والرسوم الكمركية المتضمنة مع الاسعار.. هذا النوع من الضرائب عادة ما يخفي وجود صلة مباشرة بين مدفوعات الضرائب والتمويل من الخزانة العامة، وبالتالي إضعاف ضغط الرأي العام للمساءلة".

ولا يتعلق امر الضرائب برفع كمية المال حيث ان نوع النظام الضريبي يخبرنا الكثير عن العلاقة بين الشعب والدولة.

وكما اشار البنك العالمي السنة الماضية فأن:

- رفع نسبة الضرائب يتطلب جهدا سياسيا ليتم تأمين الحصول على موافقة مؤديها بالدفع.
- يتطلب رفع نسبة الضرائب تطوير بيروقراطية مختصة.
- ويتطلب رفع الضرائب اهتماما سياسيا لعدالة ومساواة الدولة في معاملة المواطنين.

واضاف التقرير"ان الضرائب تمثل مركز تحكم بناء جيدين، تمثل العدالة الملموسة في النظام الضريبي عاملا مهما في بناء دولة فاعلة تستند على رضا المواطنين، فالرغبة في دفع الضرائب هي مؤشر جيد لشرعية الدولة".

عن: الغارديان

الاقتصادي | العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010

المرصد الاقتصادي

انتشار الأسواق التجارية (الجملة) في المناطق السكنية ظاهرة سلبية أم إيجابية؟

بغداد/ علي الكاتب

انتشرت في الآونة الاخيرة ظاهرة الاسواق التجارية ومحال بيع المواد الغذائية (الجملة) في داخل المناطق السكنية، في مشهد لم يكن مألوفا في السابق؛ اذ غالبا ما تكون الاحياء السكنية تضم بعض محال المواد الغذائية والمنزلية ومحال الخدمات البسيطة، فيما توجد المحال الكبيرة ذات الطابع التجاري والدكاكين التي تعرض جميع السلع والبضائع في الطرق التجارية العامة او الاسواق الكبيرة او المجمعات التجارية في مراكز المدن، خاصة اذا ما اخذنا مدينة مثل بغداد ذات المراكز السكانية والتجارية المتعددة كانت مناطقها السكنية وجميع محالها لا تخرج من هذا الاطار.

قال الدكتور نوفل فتح الله التدريسي في جامعة النهرين: ان التخطيط العمراني لجميع مدن العراق بما فيها العاصمة بغداد لم يكن يتضمن اقامة اسواق تجارية كبيرة ومتنوعة في داخل المناطق السكنية بمثل الكثافة الموجودة من تلك الدكاكين والمحال والاسواق التي اصبحت تنافس الاسواق العامة، حيث لم يعد المواطن البغدادي بحاجة الى الذهاب الى اسواق الشورجة حاليا او للاسواق الاخرى كسوق الغزل او سوق السراي اوسوق الصفافير، بل ان تسمية الشورجة أحد اعرق واكبر الاسواق في بغداد والعراق لم يعد حصرا به، بل سميت اسواق للجملة في مناطق سكنية في ضواحي العاصمة بسوق الشورجة، ومثال ذلك شورجة البياع وشورجة العامرية وشورجة حي القادسية وغيرها.

واضاف: ان للكثيرين حججا واعذاراً وراء تفضيلهم للتسوق من داخل مناطقهم السكنية بدلا من التسوق من سوق الشورجة او السوق العربي او من شارع الخيام، ومنها الظروف الامنية الصعبة وغلق الطرق واجراءات حظر التجوال واستحالة الذهاب الى مناطق بعيدة عن سكناهم والتعرض لمخاطر التفجيرات التي لا تحمد عقباها، والاكتفاء بشراء ما تحتاجه العائلة من الاسواق التي انشئت قريبا من منازلهم، فالاسعار ان كانت مرتفعة بعض الشئ لا تمثل شيئا مقارنة بمخاطر الذهاب الى مكان بعيد، كما ان الفارق في السعر ليس كبيرا، بل يكون هو ذاته،والدليل ان الكثير من اصحاب المحال يرفعون علامات على محالهم مكتوب عليها (البيع باسعار الشورجة) او (البيع باسعار الجملة) لترغيب الزبائن على الشراء من محالهم.

فيما قال رزاق الانباري صاحب محال لبيع المواد الغذائية الجملة في منطقة حي السلام: ان ظاهرة انتشار محال بيع المواد الغذائية والمنزلية الجملة في داخل المناطق السكنية هي ظاهرة ايجابية وصحية وليست لها تاثيرات سلبية على السوق والاقتصاد العراقي، بسبب رفدها المتبضعين بمصادر متنوعة من الاسواق في عدد من المناطق مما يقلل من المخاطر المترتبة من جراء التفجيرات والاعمال الارهابية، وكذلك القضاء على البطالة بجميع اشكالها وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، لكن ما يعانيه اصحاب تلك المحال ارتفاع بدلات الايجار والسرقفليات مما يجعلهم يلجأون الى رفع الاسعار بعض الشيء.

سالي عبد الكريم موظفة في وزارة المالية قالت: ان الاسواق التجارية المعروفة لا تزال تشهد اقبالا من قبل المتبضعين وزبائنها، فسوق الشورجة وسوق المرادية وسوق الصفافير مزدحمة في الصباح يوميا بالناس وحركة البيع والشراء طبيعية تماما، اذ ان الكثيرين يجدون في التسوق من تلك الاسواق العريقة متعة وحنيناً للذكريات والماضي وتنوعا فريدا لا يوجد في غيرها من الاسواق والمحال وان توفرت في مناطقهم السكنية، كما ان الاسعار فيها اقل بكثير من غيرها ما يوفر مبالغ تصرف بشكل اضافي لسلع في اسواق اخرى التي تكون اغلى بقليل منها.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصحيح اللغوي: محمد السعدي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

الاعلام ومديات الاستثمار

■ عباس الغالبي

كنا في مقالات سابقة قد أكدنا على أهمية الاستثمار في حقل الاعلام ومايمكن له ان يجعل العملية الاعلامية استثمارية بامتياز من دون النظر الى الجوانب الاخرى المحيطة بالاعلام .

وعلى الرغم من ذلك فأن الاستثمار لم يأخذ مداه الاوسع في العراق ، حيث لم تزل العملية الاعلامية غير واضحة المعالم ولم تبرز تلك الرؤى في المشهد الاعلامي العراقي على نحو بارز وواضح .

وحيث ان الاستثمار لم يعد حكراً على قطاعات اقتصادية بعينها بقدر ماانفتح على معظم الجوانب الخدمية والتقنية والمعلوماتية والمعرفية الاخرى ، بحيث غدت القطاعات الحياتية كافة بمختلف انواعها ومحاورها وتعددها تحسب على وفق مبدأ الجدوى الاقتصادية التي غالباً مايؤكد عليها الاستثمار المباشر وغير المباشر.

وفي حقل الاعلام الذي أصابته مراحل من التطور بأتجاه التقنيات والتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية الهائلة فأنه لم يعد مؤسسات يهيمن عليها القطاع العام، الا في بعض الدول الديكتاتورية، حيث اخذ القطاع الخاص موقع الريادة في حقل الاعلام على نحو تغلغل الاستثمار في جميع مفاصل وحيثيات المؤسسات الاعلامية، واصبح المنظم الاساس لحركة تلك المؤسسات في اطار الاعلام المرئي والمسموع والمقروء.

> **لعل المدن الاعلامية العربية في كل من دبي والقاهرة وبيروت وعمان خير دليل على هذه المجمعات التي تضم بين دفتيها عددً من القنوات الفضائية والصحف والمجلات، مايجعل الحاجة ملحة لوجود مدينة اعلامية في العراق تعمل على وفق قانون الاستثمار لوجود عدد غير قليل من الفضائيات والصحف والمجلات والتي تعمل من دون ضوابط اعلامية تنظمها قوانين معينة أخرها مجلس النواب المنتهية ولايته بعد ايام قلائل.**

وظهرت للعيان بسبب هذا الانعطاف المهم في حياة الاعلام المدن الاعلامية كمجمعات كبيرة لعدد من المؤسسات الاعلامية تعمل على وفق حركية الاستثمار القانونية في كل بلد بعينه .

ولعل المدن الاعلامية العربية في كل من دبي والقاهرة وبيروت وعمان خير دليل على هذه المجمعات التي تضم بين دفتيها عددا من القنوات الفضائية والصحف والمجلات، مايجعل الحاجة ملحة لوجود مدينة اعلامية في العراق تعمل على وفق قانون الاستثمار لوجود عدد غير قليل من الفضائيات والصحف والمجلات والتي تعمل من دون ضوابط اعلامية تنظمها قوانين معينة اخرها مجلس النواب المنتهية ولايته بعد ايام قلائل لا لشيء، الا لغرض التعتيم على ماأظن وجعل العملية الاعلامية سائبة في العراق في ظل هذا الكم من الفضائيات والصحف والمجلات والاذاعات .

ومن هنا فان المدينة الاعلامية التي يفترض ان تعلن للاستثمار على وفق الضوابط المحددة في قانون الاستثمار ، لا أن يتبنى الموضوع مجلس محافظة بغداد بعملية غير واضحة المعالم ، نقول كان الاجدى ان تعلن على الملأ كفرصة استثمارية يجري العمل عليها بشفافية ووضوع كبيرين انطلاقا من الاهمية الكبيرة لهذا المشروع الاستثماري الذي يندرج في اطار تنظيم العملية الاعلامية من دون تكميم للافواه وتحجيم للعمل ووضع العراقيل امام حرية الاعلام وتدفق المعلومات وحرية إبداء الرأي.

ويبقى العمل الاعلامي غير منظم ويشوبه الارتباك والفوضى من دون اجراءات ومشاريع تضع الاعلام في مقدمة العملية الاستثمارية الجارية في البلد والتي يتوقع لها ان تأخذ قصب السبق والريادة في مسارات الاقتصاد العراقي المتطلع الى التنمية والاعمار والعمل الدؤوب ليس في قطاع واحد، بل في القطاعات كافة ومنه قطاع الاعلام الذي لم يعد عملية استهلاكية بقدر ماهو عملية منتجة تعمل على وفق حركية وحيثيات الاستثمار كمنظمة اقتصادية متكاملة تعطي زمام المبادئة للقطاع الخاص ومستثمريه، وتجعل الدولة راعيا ومشرفا ومنظما لهذا العمل ، لذا يبقة الاستثمار في الاعلام وضرورة اشاعته وتفعيله هاجسا يلازم المتطلعين الى عملية اعلامية حرة مستقلة واعية متطورة.

abbas.abbas80@yahoo.com